وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـــامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر
تخصص: مالية وتجارة دولية
تحت عنـــــــــــوان:

أثر التجارة الخارجية على التضخم الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000/ 2020)

إعداد الطالب:
• أحمد عاشور

إشراف الأستاذ:
* د. إبراهيم بني

السنة الجامعية: 2023/ 2024م.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أعاننا وكتب لنا أن نكون من الناجحين.

أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل شخص أمد يد العون ولو بكلمة تشجيع على إنجاز هذا العمل المتواضع، ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف

إبراهيم بني

على ما بذله من وقت وجهد كبيرين في إنجاز عملي هذا وكل ما قدمه لي من خدمات وتوجيهات ودعم

والذي لم يبخل علينا طيلة إنجاز هذا العمل فله جزيل الشكر والامتنان.

ويطيب لي أن أزجي الشكر وافيا وأسجل امتناني إلى جميع أساتذتي في الكلية

فجزاهم الله خيرا.

دمتم للعلم رافعيه وللحق ناصريه وللخير فاعليه دمتم دائما وأبدا فخرا لنا.

فإن كنت قد وفقت فبفضل الله (سبحانه وتعالى) وإن كنت قد قصرت فالكمال لله وحده

والله الموفق والهادي.

الطالب: أحمد عاشور

الإهداء

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام

(وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين)

بكل حب اهدي ثمرة نجاحي وتخرجي:

إلى الذي زرين اسمي بأجمل الألقاب، إلى الذي بذل جهد السنين من أجل أن أعتلي سلالم النجاح من

حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

لطالما عاهدته بهذا النجاح ها أنا أتممت وعدي وأهديته إليك "أبي الغالي"

اهدي تخرجي إلى من علمتني الأخلاق قبل الحروف واحتضنني قلبها قبل يديها

إلى التي دعمتني بلا حدود وأعطتني بلا مقابل، إلى القلب الحنون والشمعة التي كانت لي في الليالي

المظلمة وسر قوتي وملاذي واعتزازي جنتي "أمي الغالية"

إلى إخوتي وأخواتي كل باسمه

وأهدي هذا العمل وإلى كل دفعة 2024 علوم تجارية

الطالب: أحمد عاشور

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى إيجاد العلاقة بين التجارة الخارجية والتضخم الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020، وذلك من خلال استعراض الإطار النظري للتجارة الخارجية والتضخم الاقتصادي، مع التطرق إلى النظريات المفسرة لكليهما، ليتم بعدها دراسة المعدلات السنوية لكل من الصادرات والواردات وصادرات المحروقات وخارج المحروقات ومعدلات التضخم الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2020؛ واستنتاج العلاقة بينهما.

وعلى هذا الأساس وحسب النتائج المتوصل إليها فإنه من الأفضل البحث عن مصادر جديدة من أجل دعم التجارة الخارجية والتحكم في معدلات التضخم خاصة على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، التضخم الاقتصادي، الصادرات، الواردات.

Study summary:

This study aims to find the relationship between foreign trade and economic inflation in Algeria, during the period extending from 2000 to 2020, by reviewing the theoretical framework of foreign trade and economic inflation, while addressing the theories explaining both of them, to then study the annual rates of each of exports, imports and exports. Fuel and non-fuel and economic inflation rates in Algeria during the period 2000-2020; And deduce the relationship between them.

On this basis, and according to the results obtained, it is better to search for new sources in order to support foreign trade and control inflation rates, especially in the long term.

Keywords: *foreign trade, economic inflation, exports, imports.*

الفهارس

فهرس المحتويات:

المحـــــــــــــتوى	الصفحة
شكر وتقدير	/
الاهداء	/
ملخص الدراسة	/
الفهـــــــارس	
فهرس المحتويات	I
فهرس الأشكال	IV
فهرس الجداول	V
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: التجارة الخارجية	
تمهيد	07
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية	08
المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية وأهميتها	08
المطلب الثاني: أسباب قيامها وفوائدها	11
المطلب الثالث: الفرق بين التجارة الداخلية والخارجية	12
المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية	13
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية	13
المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية	19
المطلب الثالث: النظرية الحديثة	21
المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية الجزائرية	26

المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر 26
المطلب الثاني: انضمام الجزائر إلى **GAT**. 28
المطلب الثالث: انضمام الجزائر إلى منظمة العالمية للتجارة **OMC**. 30
خلاصة الفصل 32

الفصل الثاني: التضخم الاقتصادي

تمهيد 34
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التضخم 35
المطلب الأول: تعريف التضخم 35
المطلب الثاني: أنواع التضخم 36
المطلب الثالث: محددات التضخم 40
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم 45
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية 45
المطلب الثاني: النظرية الكينزية 47
المطلب الثالث: التفسير الحديث للتضخم 49
المبحث الثالث: التضخم في الجزائر 53
المطلب الأول: الأسباب الخارجية للتضخم في الجزائر 53
المطلب الثاني: الأسباب الداخلية للتضخم في الجزائر 55
المطلب الثالث: السياسات المتبعة لمواجهة التضخم في الجزائر 57
خلاصة الفصل 63

الفصل الثالث: التجارة الخارجية والتضخم في الجزائر خلال (2000/ 2020)

تمهيد 65
المبحث الأول: العلاقة بين التجارة الخارجية والتضخم في الجزائر 66

المطلب الأول: تقدير معدل التضخم في الجزائر 66
المطلب الثاني: علاقة التضخم بالتجارة الخارجية. 67
المطلب الثالث: مؤشرات تنقل التضخم المستورد. 69
المبحث الثاني: تطور حجم الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة (2000/ 2020) 73
المطلب الأول: تطور حجم الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2000/ 2020) 73
المطلب الثاني: تطور حجم الواردات في الجزائر خلال الفترة (2000/ 2020). 75
المطلب الثالث: تطور حجم صادرات خارج المحروقات وصادرات المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000/ 2020) 77
المبحث الثالث: تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000/ 2020) 80
المطلب الأول: تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000/ 2020) 80
المطلب الثاني: تطور مؤشرات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000/ 2020) 83
خلاصة الفصل 90
الخاتمة 92
قائمة المراجع 97

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	نفقات الإنتاج المطلقة المقدرة بعدد ساعات العمل بين دولتي مصر وكندا	14
02	نفقات الإنتاج المطلقة مقدرة بأيام العمل بين دولتي إنجلترا والبرتغال	16
03	نظرية القيم الدولية	18
04	مؤشرات التضخم المستورد خلال (2000/ 2014)	71
05	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000/ 2020).	73
06	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000/ 2020).	75
07	تطور صادرات الجزائر خارج المحروقات خلال الفترة (2000/ 2020).	77
08	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000/ 2020).	80
09	تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر (CPI) خلال الفترة (2000/ 2019).	84
10	تطور مؤشر الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000/ 2019)	88

فهرس الاشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	نموذج الفجوة التكنولوجية (الإنتاج والتصدير).	23
02	دورة حياة المنتج	24
03	أنواع التضخم حسب قوته وحدته.	39
04	منحى تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000/ 2020).	74
05	منحى تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000/ 2020)	76
06	منحى تطور صادرات خارج المحروقات وصادرات المحروقات بالجزائر خلال الفترة (2000/ 2020)	79
07	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000/ 2020).	81
08	منحنى تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر (CPI) خلال الفترة (2000/ 2019).	85
09	منحنى تطور مؤشر الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000/ 2019)	88

مقدمة

مقدمـــــة:

شكلت التجارة منذ القدم محور اهتمام وتفكير الاقتصاديين الأوائل، فالتجارة تعتبر العنصر الأساسي للبناء الاقتصادي لأي مجتمع ينمو ويتطور مع الأحداث المتعاقبة كظهور الثورة الصناعية وبعدها بروز ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الحديثة؛ والتغيرات المستمرة والمتلاحقة في الاقتصاد العالمي خصوصا في مجال التجارة الخارجية، فهذه الأخيرة تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال توسيع الأنشطة الصناعية للبلد، وخلق قيمة مضافة جديدة والتي يعبر عنها عادة بالصادرات من السلع والخدمات، إضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية التي تساهم هي أيضا في التنمية من خلال عوامل إنتاج التي تتبعها ما يعني تحسينا للهياكل القاعدية وزيادة الإنتاجية، أي زيادة في دخول الحكومات والأفراد وخلق فرص للعمل وبالتالي تقليص معدلات التضخم والبطالة وكذا تحسين مستوى المعيشة.

وبما أن الجزائر تسعى لمواكبة التطور الاقتصادي وبعد أن ورثت عقب استقلالها نظاما اقتصاديا تابعا للاقتصاد الفرنسي في مجال المبادلات التجارية، ولكون قطاع التجارة الخارجية المتنفس الوحيد لما يوفره من مدخلات تسمح بتغطية متطلبات الدولة اعتمادا على الصادرات من المواد الأولية (البترول والغاز)، رأت الدولة أنه يجب فرض الرقابة على التجارة الخارجية في مرحلة أولى ثم احتكارها في مرحلة ثانية؛ ولكن بعد أزمة الدولار وأزمة النفط وانخفاض أسعار المحروقات التي انعكست بنقص إيرادات الدولة من التجارة الخارجية، مما أدى إلى وقوع الجزائر في أزمتين خانقتين: أزمة التضخم وأزمة المديونية الخارجية مما جعلها تستنجد بالمنظمات المالية الدولية لتحسين اقتصادها وللتخلص من تحكم إيرادات المحروقات فيها وكذا الخروج من ظاهرة التضخم.

فالتضخم دفع الجزائر إلى القيام بالعديد من الإصلاحات وتبني العديد من البرامج واللجوء إلى صندوق النقد الدولي لتقديم يد المساعدة لها، بغية التوجه نحو نظام اقتصادي

يساير التغيرات الداخلية والخارجية، ومنه انتقلت الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وكانت نتيجة هذا الانتقال هو تحرير الأسعار، التي شهدت ارتفاعات كبيرة في تسعينيات القرن الماضي، ثم بداية الاستقرار من سنة 2000 لتعود مرة أخرى للتذبذب في السنوات الموالية، وهذا ما دفع الجزائر إلى البحث عن مسبباته وآثاره وسبل الحد منه.

1. الإشكالية:

من الطرح السابق تبلورت في أذهاننا الإشكالية الرئيسية حول هذا البحث نوجزها في السؤال التالي:

ما هو أثر التجارة الخارجية على معدل التضخم بالجزائر خلال الفترة (2000/ 2020م)؟

ولتوضيح الإشكالية أكثر وتسهيل الوصول إلى إجابة واضحة لها، ارتأينا من الضروري تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف فسرت النظريات الاقتصادية التجارة الخارجية والتضخم الاقتصادي؟
- كيف يتم حساب معدل التضخم في الجزائر وما هي أهم أسبابه؟
- ما طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية ومعدل التضخم في الجزائر؟

2. الفرضيات:

- تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في تطور اقتصاد الجزائر وتحريره.
- يعتبر التضخم في الجزائر ظاهرة اقتصادية ناتجة عن تداخل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية.
- توجد علاقة بين التجارة الخارجية ومعدل التضخم بالجزائر.

3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق عدة اهداف أهمها:

- إبراز النظريات التي فسرت التجارة الخارجية وظاهرة التضخم.

- التعرف على التجارة الخارجية الجزائرية وتطورها.
- التعرف على التضخم في الجزائر وأهم أسبابه.
- تحديد طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000/ 2020).
- إثراء مكتبة الكلية بموضوع جديد.

4. أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من خلال الأهمية المتزايدة للتجارة الخارجية وظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري على وجه الخصوص، حيث يعتبر التضخم ظاهرة ومشكلة اقتصادية تشغل الاقتصاديين وصانعي السياسات الاقتصادية ومؤسسات الدولة، وكذلك تكمن أهمية الدراسة في الكشف عن تأثير التجارة الخارجية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000/ 2020).

5. أسباب الدراسة:

تتمثل أسباب الدراسة في أسباب موضوعية وذاتية ونوجزها فيما يلي:

- الميول الشخصي للمواضيع ذات الصلة بالعلاقات الدولية والعلاقات الاقتصادية الدولية.
- يعد موضوع التجارة الخارجية والتضخم من بين أهم المواضيع التي تستقطب كافة المختصين في الاقتصاد.
- أهمية التجارة الخارجية وتأثيرها على معدل التضخم في الجزائر.

6. حدود الدراسة:

حددت دراستنا في إطارين مكاني وآخر زماني؛ ففي الإطار المكاني تناولنا التجارة الخارجية والتضخم في الجزائر باعتبارها بلدنا وإمكانية الحصول على الاحصائيات بسهولة،

أما فيما يخص الإطار الزماني فقد حددت فترة الدراسة ما بين (2000/ 2020) باعتبارها أهم مراحل التحول الذي عرفه اقتصاد الجزائر.

7. منهج الدراسة:

من خلال التساؤلات الفرعية والفرضيات التي وضعناها فإننا سنتبع في دراستنا هذه على المنهج الوصفي في الجزء النظري منها لوصف التجارة الخارجية وكذا التضخم الاقتصادي من جميع جوانبهم، وكذا المنهج التاريخي من خلال عرض تطور التجارة الخارجية ومعدلات التضخم خلال الفترة المدروسة (2000/ 2020)، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي في الفصل التطبيقي لتدعيم الفصلين النظريين لمعرفة أثر التجارة الخارجية على معدل التضخم بالجزائر وكذا العلاقة بينهما.

8. هيكل الدراسة:

قسمنا دراستنا إلى ثلاث فصول؛ فصلين نظريين وفصل تطبيقي حيث تناولنا في:

الفصل الأول: ماهية التجارة الخارجية؛ حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول ماهية التجارة الخارجية، المبحث الثاني نظريات التجارة الخارجية والمبحث الأخير سياسات التجارة الخارجية في الجزائر.

الفصل الثاني: التضخم الاقتصادي؛ حيث قسمناه إلى ثلاث مباحث فتناولنا في المبحث الأول مفاهيم عامة حول التضخم، والمبحث الثاني كان حول أهم النظريات المفسرة لظاهرة التضخم، وفي المبحث الثالث والأخير تناولنا فيه التضخم في الجزائر.

الفصل الثالث: وهو الفصل التطبيقي والذي بدوره قسمناه إلى ثلاث مباحث وهي: المبحث الأول تناولنا فيه العلاقة بين التجارة الخارجية والتضخم في الجزائر، أما المبحث الثاني فتم تناول تطور حجم الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة (2000/ 2020)، وفي المبحث الأخير تناولنا تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000/ 2020).

9. صعوبات الدراسة:

ككل الباحثين تواجهنا بعض المشاكل والصعوبات ومن بين أهم الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة هي:

- عدم وجود دراسات سابقة تخدم موضوعنا خصوصا من ناحية أثر التجارة الخارجية على التضخم في الجزائر خصوصا.

اتساع المجال الزمني للدراسة.

الفصل الأول:

التجارة الخارجية

تمهيد:

كانت الثورة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن الثامن عشر بمثابة البداية الحقيقية للتجارة الخارجية؛ حيث شهد الاقتصاد العالمي اليوم تطورات ملحوظة في مجال التجارة الدولية، فهي تعد من القطاعات المهمة كونها المحرك الأساسي للاقتصاد الدولي وأحد أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الخارجي؛ فهي تضمن تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى بلد آخر، كما تعتبر وسيلة من الوسائل الأساسية التي تمكن من تحقيق النمو الاقتصادي، والرفع في مستوى المعيشة والتوسع في الإنتاج وفي تجارة السلع والخدمات مع مراعاة الاحتياجات والتقليل من نسب التضخم، إلى جانب ذلك تؤدي التجارة الخارجية دورا حيويا في الاقتصاد الوطني من خلال تأثيرها على التضخم الاقتصادي، ومما سبق سنتطرق في هذا الفصل المعنون بالتجارة التجارة الخارجية المقسم إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية

المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية الجزائرية

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

ترتكز التجارة الخارجية على دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية؛ وذلك من خلال تبادل السلع والخدمات، وحركة رؤوس الأموال بين مختلف دول العالم، فهي تفتح الأبواب أمام الدول لتطوير اقتصادها، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى ماهية التجارة الخارجية من خلال تقديم تعريفها وأهميتها وأسباب قيامها وفوائدها وكذا تبيين الفرق بينها وبين التجارة الداخلية.

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية وأهميتها.

أولا: تعريف التجارة الخارجية.

يمكن ايجاز العديد من التعاريف للتجارة الخارجية فيما يلي:

تعتبر التجارة الخارجية أحد فروع علم الاقتصاد يختص بدراسة الصفقات الاقتصادية عبر الحدود الوطنية، فهي تعد إحدى الركائز الأساسية في الاقتصاد القومي لجميع بلدان العالم[1].

يمكن تعريف التجارة الخارجية على أنها: عملية التبادل التجاري الذي يتم بين دولة ودولة أخرى من دول العالم الخارجي[2].

التجارة الخارجية تمثل عمليات الاستيراد والتصدير التي تقوم بها الدولة، والمتمثلة في جميع أنشطة التبادل التجاري للسلع والخدمات بين دول العالم المختلفة من أجل تحقيق المنافع المتبادلة بينها في صور ثلاثة تتمثل في: انتقال السلع، الأفراد، رؤوس الأموال، وتنشأ بين

[1] . حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد، التحليل الكلي**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص233.

[2] . موسى سعيد مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص13.

أفراد أو حكومات ومنظمات اقتصادية لوحدات سياسية مختلفة، وكما تسمى في بعض الأحيان أيضا بالتجارة العالمية أو الدولية[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها: المعاملات التجارية الدولية التي تقوم على انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص؛ وكذا تنشأ التجارة الخارجية بين الأفراد الذين يقيمون في دول مختلفة أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية مختلفة.

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية.

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية فهي توفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد، وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير، ويؤثر نشاط الاستيراد والتصدير بدوره على الأسواق المادية والسلعية مثل: الدخل، الإنتاج والعمالة، وعلى الأسواق النقدية والمالية مثل: الصرف الأجنبي وأسواق النقود[2].

تكمن أهمية التجارة الخارجية فيما يلي[3]:

- ✓ توجد علاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، وعليه فإن التغيرات التي تحدث في التجارة الدولية، تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي ومستواه.

[1] . سعيد أسحن، **تقنيات التجارة الخارجية**، جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة 02، مطبوعة في الاقتصاد الدولي، 2019/ 2020، ص05.

[2] . طالب محمد عوض، **التجارة الدولية (نظريات وسياسات)**، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص14.

[3] . حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996، ص15.

- ✓ تعد التجارة الخارجية مؤشـــرا هاما على قـــدرة الدولـــة الإنتاجيـــة والتنافسية في السوق الدولية؛ وذلك لارتباطها بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير والاستيراد، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما لها من آثار على الميزان التجاري.
- ✓ تساهم في زيادة رفاهية البلد عن طريق توسيع مجالي الاستهلاك والاستثمار.
- ✓ تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول وتربطها مع بعضها البعض[1].
- ✓ تساهم التجارة الخارجية في نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز التنمية الشاملة.
- ✓ توفير السلع والخدمات التي تكون الدولة غير قادرة على إنتاجها محليا، لأسباب تعود إلى طبيعة السلعة أو الخدمة من حيث المتطلبات الإنتاجية لها.
- ✓ تحقيق أكبر إشباع ممكن من السلع والخدمات وذلك من خلال الحصول على سلع وخدمات يصعب إنتاجها محليا[2].

وفي الأخير نستخلص أن التجارة الدولية ساهمت في السابق في ميلاد وتطوير الرأسمالية وتساهم حاليا في تقدم العديد من الدول كالدول الصناعية الجديدة مثل: دول جنوب شرق آسيا، التي تطورت بفضل حجم الصادرات، فكلما تطورت هذه التجارة ارتفعت مداخيل الدول من العملة الصعبة ومن وسائل الإنتاج الأخرى؛ مما ينعكس بالإيجاب على اقتصادها الداخلي.

---

[1] . يوسف سعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة، ط1، الجزائر، 2010، ص13.

[2] . حسام علي داوود وآخرون، **التجارة الخارجية**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002، ص ص17– 18.

المطلب الثاني: أسباب قيامها وفوائدها.

أولا: أسباب قيام التجارة الخارجية.

يمكن تلخيص أسباب قيام التجارة الخارجية إلى العوامل الآتية[1]:

1. **الاختلاف في تكاليف الإنتاج:** يعد التفاوت في تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها، وبالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير.
2. **اختلاف ظروف الإنتاج:** مثلا بعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز أو القهوة، فيجب أن تتخصص بهذا النوع من المنتجات الزراعية وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي.
3. **اختلاف الأذواق والميولات:** فالمواطن يفضل المنتجات الأجنبية أكثر لو توفر البديل المحلي منها، وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة.
4. لا تقدر أي دولة أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها، وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين الدول في العالم، وعليه يجب على كل دولة أن تتخصص في إنتاج بعض السلع التي تؤهلها طبيعتها وظروفها ومكاناتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل وبكفاءة عالية.

ثانيا: فوائد التجارة الخارجية.

توفر التجارة الخارجية عدة منافع وفوائد نذكر منها[2]:

- زيادة الرفاه الاقتصادي من خلال زيادة إشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات.
- انخفاض التكاليف وأسعار السلع والخدمات.
- توفير فرص عمل للعمالة في كل دولة.

[1] . موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص17– 18.

[2] . يوسف مسعودي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص12.

- التجارة الخارجية هي بمثابة مؤشر على القدرة الإنتاجية والتنافسية في السوق الخارجي وذلك من خلال القدرة التصديرية والاستيرادية وأثرها على رصيد الدولة من العملات الصعبة وعلى الميزان التجاري.
- الاستغلال الأمثل للمواد[1].
- منع الاحتكار.

المطلب الثالث: الفرق بين التجارة الداخلية والخارجية.

يمكن أن نبرز أهم أوجه الاختلاف بين التجارة الخارجية والداخلية في النقاط التالية[2]:

1. **اختلاف الوحدات السياسية:** تختلف التجارة الخارجية عن الداخلية من حيث أن أطراف التبادل والتعامل التجاري كل منهما ينتمي إلى دولة لها قوانينها الخاصة، ونظامها التجاري الخاص بها، وعليه يتطلب توفر بعض الاجراءات التنظيمية والقانونية التي تجعل من التجارة الخارجية ذات طبيعة تختلف عن طبيعة التجارة الداخلية.
2. **قدرة عوامل الانتاج على الانتقال:** إن عوامل الانتاج وبالأساس عاملي العمل ورأس المال تنتقل بسهولة داخل الاقليم أو الدولة نفسها، لكنها تواجه صعوبات وعراقيل عند تنقلها من دولة إلى أخرى؛ وتتمثل هذه العراقيل في الضرائب والقيود الجمركية بالإضافة إلى الاختلاف في العادات والتقاليد كما يضاف إلى ذلك الأزمات الاقتصادية والسياسية بين الدول.
3. **اختلاف العملات والنظم النقدية:** تختلف العملات والنظم النقدية من دولة إلى أخرى على عكس التجارة الداخلية التي تتم فيها تسوية كل المعاملات التجارية بالعملة المحلية فإن التجارة الدولية تستعمل عملتين مختلفتين أو عدة عملات نقدية.
4. **الاختلاف في طبيعة الأسواق:** يظهر هذا الاختلاف من خلال طبيعة المستهلكين الفطرية

[1] . نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص11.

[2] . فوزي عبد الرزاق، **استراتيجيات التجارة الخارجية**، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2016، ص18.

والمكتسبة كالأذواق، الميولات، العادات، التقاليد، الطباع والبيئة .... الخ، وانقسام الأسواق عن بعضها البعض بمجموعة من الحوافز السياسية والطبيعية كالبعد الجغرافي، الذي نتج عنه تكاليف النقل والتأمين لذا المنافسة في الأسواق العالمية تكون أكثر شدة منها في الأسواق المحلية وهو ما يجعلها تتميز بسياسة تسويقية خاصة تختلف عنها في التجارة الداخلية[1].

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية

إن الاهتمام بالتجارة الخارجية يعتبر كمحرك لنمو إسهامات المدرسة التجارية التي سادت في القرن السابع عشر، حيث كان ينظر للتجارة الخارجية على أنها مصدر ثروة الأمم، ولقد تعددت الآراء والنظريات المفسرة لأسباب قيام التجارة الخارجية بين دول العالم، وذلك تبعا للعصر الذي ينتمي إليه كل مفكر أو المدرسة التي يؤمن بأفكارها، حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى نظريات التجارة الخارجية بدءا من النظرية الكلاسيكية إلى النظرية النيوكلاسيكية وصولا إلى النظريات الحديثة.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

ظهرت النظرية الكلاسيكية كرد فعل للمذهب التجاري والتي تدعو إلى حرية التجارة الدولية، وترى بأن قوة الدولة تكمن فيما تملكه من معادن نفيسة وموارد اقتصادية وذلك في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر والتي تشمل النظريات التالية: نظرية الميزة المطلقة لأدم سميت؛ نظرية الميزة النسبية لديفيد ريكاردو ونظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل.

أولا: نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث.

اعتمد آدم سميت على مبدأ تقسيم العمل في الإنتاج حيث اعتبره الركيزة الأساسية التي تحكم قدرة الدولة الإنتاجية وتوجهها الوجهة الاقتصادية الصحيحة، ولهذا اعتبر سميت أن التكلفة الحقيقية للإنتاج تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة؛ حيث بين آدم

[1] . فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص ص18– 19.

سميت في كتابه ثروة الأمم الذي صدر سنة 1776 في نيويورك، أن ثروة الأمم لا تقاس بقدرتها على جمع المعادن النفسية وإنما تقاس بقدرتها على الانتاج، ولذلك فإن أي جهود تبدل لزيادة ثروة الأمة يجب أن تنصب على زيادة قدرتها الإنتاجية[1].

وتقوم نظرية الميزة المطلقة لآدم سميت على أساس أن أي دولة تتمتع بميزة مطلقة في سلعة معينة أي تنتجها بتكلفة مطلقة أقل من شركائها التجاريين بسبب وجود مزايا طبيعية أو مكتسبة، فإن هذه الدولة تنتج هذه السلعة التي لديها فيها ميزة مطلقة، وتستورد السلع الأخرى، حيث أن قيام التجارة الدولية سيعود بفائدة أكبر على الدولتين من الأوضاع التي كانوا عليها من قبل قيام التجارة الدولية، وتفترض هذه النظرية أن التجارة الدولية تقوم بين دولتين فقط وأن كل من الدولتين تنتج سلعتين فقط وتكاليف كل سلعة تقاس بعدد معين من ساعات العمل[2].

ويمكن إيضاح ذلك من خلال الجدول الموالي[3]:

الجدول رقم 01: يمثل نفقات الإنتاج المطلقة المقدرة بعدد ساعات العمل بين دولتي مصر وكندا

	القطن	القمح
مصر	05	10
كندا	10	05

المصدر: محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، لبنان، بيروت، 2010، ص95.

[1] . Adam. Smith, « **Recherche sur la mature et les cours de richesse des mations Gallimard** », Paris, 1976, p141.

[2] . حسام علي داوود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص34.

[3] . محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، لبنان، بيروت، 2010، ص ص95 –96.

من خلال الجدول نلاحظ أن التجارة الخارجية بين دولتي مصر وكندا تقوم على أساس أن دولة مصر تختص في إنتاج القطن ودولة كندا تختص في إنتاج القمح؛ وهذا يعني أن التكاليف المطلقة هي أساس التخصص وتقسيم العمل الدولي وبالتالي هي السبب في قيام التجارة الخارجية بين الدولتين، فكندا بناء على استقرار التبادل التجاري على هذا النحو صارت تحصل على وحدة واحدة من القطن مقابل التضحية بـــ: 05 ساعات عمل فقط وليس بـــ: 10 ساعات لو أنتجت القطن بنفسها، وكذلك الأمر بالنسبة لمصر التي صارت تضحى ب 05 ساعات عمل فقط للحصول على وحدة واحدة من القمح وليس 10 ساعات لو انتجت القمح بنفسها وبناء على ذلك فإن هذه النظرية نادت بأن الدولة التي تتفوق تفوقا مطلقا في إنتاج سلعة ما عليها أن تتخصص في إنتاج هذه السلعة وتقوم بتصديرها إلى الدول الأخرى.

وقد انتقدت نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث فيما لو أنه لم تمتلك إحدى الدولتين تفوق في إنتاج أي من السلعتين في حين تتمتع الدولة الأخرى بالتخصص في كلتا السلعتين والتصدير فهل تبقى الدولة دون تخصص وبالتالي دون إنتاج[1].

ثانيا: نظرية الميزة النسبية لديفيد ريكاردو.

وضع ديفيد ريكاردو هذه النظرية سنة 1817 وأكملها من بعده جون ستيوارت ميل ثم اقتصاديين آخرين، ورغم أن هذه النظرية قد وضعت منذ أكثر من 190 عاما إلا أنها مازالت تحتل مكانا بارزا في تفسير قيام التجارة الخارجية، وتقوم هذه النظرية بتوضيح وتفسير ما هو سبب قيام التجارة الخارجية[2].

بين ديفيد ريكاردو بأن نمط التجارة الخارجية يتحدد على أساس تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تنتجها بنفقة نسبية أقل واستيراد السلع التي تنتجها بنفقة نسبية أعلى؛ وذلك بالاعتماد على نظرية العمل في القيمة كمعيار لتحديد قيم السلع المتبادلة دوليا، وعليه

[1] . سامي عفيف حاتم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، ط1، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2003، ص111.

[2] . السيد محمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، ط1، مؤسسة رؤية، مصر، 2009، ص30.

يجب على كل دولة أن تتخصص من خلال تحويل الموارد داخليا لإنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية واعتمد ديفيد ريكاردو على عدة فرضيات أساسية هي[1]:

- التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.
- السيطرة على المنافسة الكاملة في الأسواق داخليا وخارجيا.
- الحرية التامة في الإنتاج على المستوى الداخلي.
- تماثل الأذواق لدى المستهلكين في الدول المختلفة.
- مبادلة السلع مع بعضها دون استخدام النقود.
- تكاليف النقل والتأمين لا تدخل ضمن حسابات تكاليف الإنتاج.

ويمكن توضيح ذلك من خلال المثال الآتي[2]:

الجدول رقم 02: يمثل نفقات الإنتاج المطلقة مقدرة بأيام العمل بين دولتي إنجلترا والبرتغال.

	وحدة القمح	وحدة النسيج
البرتغال	80	90
إنجلترا	120	100

المصدر: جمال الدين عويسات، **دروس في التجارة الدولية**، شبكة الأبحاث والدراسات الاقتصادية، عمان، الأردن، 2010، ص12.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن التبادل لن يقوم بين البرتغال وإنجلترا وذلك لأن البرتغال تتفوق تفوقا مطلقا في إنتاج السلعتين، غير أن ديفيد ريكاردو يقول: أنه بالرغم من أن البرتغال تتفوق تفوقا مطلقا على إنجلترا في إنتاج السلعتين إلا أن البرتغال تتفوق بدرجة أكبر من إنتاج القمح من النسيج؛ أو بعبارة أخرى يمكننا القول إن البرتغال تتفوق تفوقا نسبيا

[1] . محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، ط1، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 2001، ص39.

[2] . جمال الدين عويسات، **دروس في التجارة الدولية**، شبكة الأبحاث والدراسات الاقتصادية، عمان، الأردن، 2010، ص12.

في إنتاج القمح من إنتاج النسيج بالنسبة لإنجلترا وهذا التفوق النسبي نتيجة لانخفاض التكاليف النسبية وهو الشرط الضروري لقيام التجارة بين البرتغال وانجلترا.

وعلى الرغم من أن نظرية ديفيد ريكاردو تتميز بتحليل سليم ومتماسك في التجارة الخارجية بناء على المكاسب التي تنتج عن هذا التخصص إلا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات نذكر أهمها فيما يلي[1]:

- اعتبرت نظرية ديفيد ريكاردو أن العنصر الإنتاجي الوحيد هو عنصر العمل مع اهمال العناصر الأخرى.
- تجاهلت النظرية تكاليف نقل السلع بين الدول، كما أنها عجزت عن تحديد معدلات التبادل الدولي.
- بساطة فرضيات النظرية بما لا ينطبق مع الواقع.
- وافترضت كذلك ثبات تكاليف عناصر الإنتاج وهذا غير واقعي.
- افترضت عدم إمكانية انتقال عناصر الإنتاج (العمل) من دولة لأخرى.

ثالثا: نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل.

كان لجون ستيوارت ميل الدور البارز في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقتها بنسبة التبادل في التجارة الخارجية، وكذا في إبراز أهمية الطلب في كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل التجاري الدولي، فمن خلال هذه النظرية يحدد معدل التبادل التجاري الدولي الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الخارجية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة الصادرات والواردات لكل دولة متساوية، ويتوقف تحديد معدل التبادل التجاري الدولي عند جون ستيوارت ميل على قوة طلب الدولة على ناتج الدولة الأخرى ومرونته[2].

[1] . سامي عفيف حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير**، ط2، الدار المصرية، مصر، 1993، ص104.

[2] . زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، ط1، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص ص35– 36.

بدأ ميل نظريته بافتراض دولتين تنتجان المنسوجات والكتان؛ وإنتاج 10 وحدات من المنسوجات يكلف انجلترا قدرا من العمل مثلما يكلفها إنتاج 15 وحدة من الكتان، وفي ألمانيا إنتاج 10 وحدات من المنسوجات يكلف ألمانيا قدرا من العمل مثلما يكلفها إنتاج 20 وحدة من الكتان[1]. وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 03: يمثل نظرية القيم الدولية.

الدولة	وحدة القمح	وحدة المنسوجات
إنجلترا	10 وحدات	15 وحدة
البرتغال	10 وحدات	20 وحدة

المصدر: جمال الدين عويسات، مرجع سابق، ص13.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن المنسوجات في كل من انجلترا والبرتغال تكلف قدرا من العمل أكبر مما يكلفه إنتاج القمح، ولكن البرتغال تتمتع بميزة نسبية عن انجلترا في إنتاج المنسوجات في حين تتمتع انجلترا في إنتاج القمح بالنسبة للبرتغال وذلك لأن كمية العمل التي تنتج 10 وحدات من القمح و15 وحدة من المنسوجات في انجلترا، بينما نفس كمية العمل التي تنتج وحدة من القمح في البرتغال تعادل 20 وحدة من المنسوجات؛ ولذلك فمن المفيد أن تتخصص انجلترا في إنتاج المنسوجات وتستورد القمح من البرتغال، وتختص البرتغال في إنتاج القمح وتستورد المنسوجات من انجلترا.

وكغيرها من النظريات الكلاسيكية الأخرى تعرضت لانتقادات عديدة نذكر أهمها في النقاط التالية[2]:

- يصعب قياس عوامل الإنتاج الأخرى كميا بوحدات العمل.

[1] . بوكونة نورة، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2011/ 2012، ص07.

[2] . محمود يونس وآخرون، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015، ص75.

- توجد عناصر أخرى تشترك مع عنصر العمل في عملية الإنتاج.
- أن العمل عنصر غير متجانس من حيث الكفاءة والمهارة.

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية.

اقتصرت النظرية الكلاسيكية في تفسير قيام التجارة الدولية إلى غاية الحرب العالمية الأولى وذلك انطلاقا من قانون التكاليف النسبية، حيث أن ما يدعو إلى قيام التبادل بين الدول هو اختلاف التكاليف النسبية، إلا أنها لم تتعرض إلى أسباب اختلاف التكاليف ما بين الدول.

إلا أن نظرية النفقات النسبية تم إعادة صياغتها من طرف النيوكلاسيك وذلك بإدخال المنفعة في اعطاء أسباب وجود التجارة عن طريق تفسير التجارة الخارجية والتخلي عن النفقة المحدودة على أساس العمل وإعطاء أسباب وجود التجارة عن طريق عوامل الإنتاج وأسباب وجود الاختلاف في الأسعار النسبية والأجور، وتشمل النظرية النيوكلاسكية على:

أولا: نظرية وفرة عوامل الإنتاج لهيشكر وأولين.

نظرا لأن النظرية الكلاسيكية تقوم على اعتبار العمل أساس لنفقة السلعة، وأن التبادل الدولي يتم على أساس المقايضة. فقد قام "هيشكر" بتحليل هذه الفرضيات التي تقوم عليها النظرية الكلاسيكية؛ لكن أولين رفض الفرضيات التي قامت عليها النظرية وهي اعتبار العمل أساس لقيمة السلعة وأنه يجب تطبيق أسعار عوامل الإنتاج على أساس نظرية القيمة[1].

كما بين أولين أن التجارة الخارجية لا تقوم على التفاوت النسبي بين تكاليف الإنتاج وإنما على التفاوت بين الدول في أسعار عوام الإنتاج، وبالتالي في أسعار السلع المنتجة. وترجع أهمية نظرية وفرة عوامل الإنتاج في تطبيق نظرية الثمن والتوازن التي تستخدم في نظرية العرض والطلب على نظرية التجارة الخارجية؛ ويرى أولين أن سبب قيام التجارة الخارجية بين الدول يرجع إلى الاختلاف في أسعار السلع المنتجة والذي يرجع إلى ظروف

[1] . بوكونة نورة، مرجع سابق، ص08.

كل دولة من حيث وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج، وينعكس هذا كله في اختلاف أثمان السلع المنتجة، وهكذا ستوجد دول تتخصص في إنتاج سلعة معينة لأنها تتمتع بميزة معينة في إنتاجها وأن هذه الميزة ترجع لاختلاف أسعار عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاجها. وتقوم التجارة الخارجية لاختلاف النفقات النسبية ثم يزداد الطلب على منتجات كل دولة وتستفيد من مزايا الحجم الكبير وهكذا تتضافر وفرة عوامل الإنتاج والحجم الكبير[1].

ثانيا: نظرية تكلفة الفرصة البديلة لهابلر.

حاول الاقتصادي هابلر تفسير نظرية المزايا النسبية دون الاعتماد عن نظرية القيمة في العمل باستخدام تكلفة الفرصة البديلة مستعينا بأداة هو منحنى: "إمكانية الإنتاج" التي تمكن من التخلص من وحدات العمل؛ فالذين يستخدمون منحنيات إمكانية الإنتاج يختارون أن يقسموا تكلفة سلعة بدلالة أخرى التي يجب أن يضحى بها للحصول على مزيد من السلعة الأولى، دون الحاجة إلى افتراض أي افتراضات خاصة بشأن عنصر العمل، ففي هذه الحالة فإن الدولة التي تتمتع بانخفاض تكلفة الفرصة البديلة لأحد السلع فإنها تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها[2].

ثالثا: نظرية ليونتيف فاسيلي أو ما تسمى بلغز ليونتيف.

من خلال ما قام به هيشكر وأولين في نظرية وفرة عوامل الإنتاج لم يجد ليونتيف تطابق كما توصل إليه على أرض الواقع، حيث قام هذا الأخير بدراسة صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية فوجد أن صادراتها كثيفة العمل وارداتها كثيفة رأسمال ويرجع

[1] . بوكونة نورة، مرجع سابق، ص ص08- 09.

[2] . محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص141.

السبب إلى إنتاجية العامل الأمريكي التي تبلغ ثلاث أضعاف أي عامل غيره نتيجة للتعليم والتدريب والتنظيم[1].

المطلب الثالث: النظريات الحديثة

توالت الدراسات لتفسير التجارة الخارجية بعد الانتقادات التي وجهت للنظريات السابقة والمتمثلة في الفروض التي قامت عليها هذه النظريات كالتي شملت أساسا سيادة المنافسة التامة وعدم امكانية نقل عناصر الانتاج، فمن وجهة نظر النظريات الحديثة فإن الأسواق تعمل في ظل منافسة احتكارية وامكانية انتقال عناصر الإنتاج.

أولا: نظرية تشابه الأذواق.

صاحب هذه النظرية هو الاقتصادي السويدي ليندر التي ظهرت سنة 1961. وقد فرق ليندر في تفسيره للتبادل الدولي بين تجارة السلع المصنعة وتجارة المنتجات الأولية؛ ويرى أن تبادل المنتجات الأولية يتم وفق الميزة النسبية، أي أن تفسيره لتجارة المنتجات الأولية يتوافق مع تفسير هكشير وأولين واختلاف نسب عناصر الإنتاج؛ أما بخصوص المنتجات الصناعية فترجع حسب ليندر إلى أهمية الطلب المحلي للسلع المصدرة فهو يرى أن السوق الخارجي ما هو إلا امتداد للسوق المحلي، حيث يقول أن كثافة التجارة الخارجية لمنتوج ما تأتي من طلبه المتزايد والقوي وبالتالي إنتاجه في السوق المحلية[2].

ففي المنتجات الصناعية كل دولة ستقوم بتصدير المنتجات التي تملك سوق محلية كبيرة داخل الدولة نفسها. والسبب في ذلك يعود إلى أن الإنتاج لأغراض تغطية السوق المحلية ينبغي أن يكون متسع بحيث يمكن للشركات الوصول إلى اقتصاديات الحجم وبالتالي إلى تخفيض التكاليف إلى الحد الذي يجعلها تخترق الأسواق الدولية. بما يعني أن التجارة

[1] . زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، ط1، الفتح للطباعة والنشر، مصر، 2003، ص ص59– 60.

[2] . محمود يونس، **الاقتصاد الدولي**، دار المعارف العربية، القاهرة، 1999، ص78.

تنشأ بين دول تتماثل في دخولها وهيكل أسواقها، هذا ما يعني أن نسبة كبيرة من التجارة الخارجية تتم فيما بين الدول المتقدمة[1].

ثانيا: نظرية الفجوة التكنولوجية.

ترجع هذه النظرية سبب قيام التجارة الدولية إلى التغيرات التكنولوجية التي تأخذ إما شكل اختراع أو تجديد، فالاختراع يشمل التوصل إلى منتج جديد أو طريقة إنتاج جديدة، أما التجديد فيأخذ شكل تحسين نوعية ومواصفات المنتج القائم بحيث يكون أكثر قبولا للمستهلك من الناحية الاقتصادية، ويترتب على حدوث الاختراع أو التجديد أو كليهما اكتساب الدول صاحبة الاختراع أو التجديد لميزة نسبية في إنتاج إحدى السلع الموجهة أساسا إلى السوق الداخلي، ومن نتيجة ذلك أيضا قيام الدولة المخترعة بتصدير هذه السلع إلى الأسواق الخارجية لتمتعها بميزة نسبية ذات طبيعة احتكارية وقتية لفترة زمنية محددة تعرف باسم الفجوة التكنولوجية[2].

وقد أطلق الاقتصادي بوسنر على هذه الفرضية سنة 1961 نموذج تجارة الفجوة التكنولوجية، وحدد الفجوة التكنولوجية بيانيا كما في الشكل الموالي الذي يوضح الإنتاج والتصدير وفقا لنموذج الفجوة التكنولوجية[3].

---

[1] . محمد حشماوي، **التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينيات**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1993، ص50.

[2] . عز الدين علي، **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر (خلال الفترة: 2000– 2012)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013/ 2014، ص25.

[3] . رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، ج1، دار الرضا للنشر، دون بلد، 2000، ص222.

الشكل رقم 01: يوضح نموذج الفجوة التكنولوجية (الإنتاج والتصدير).

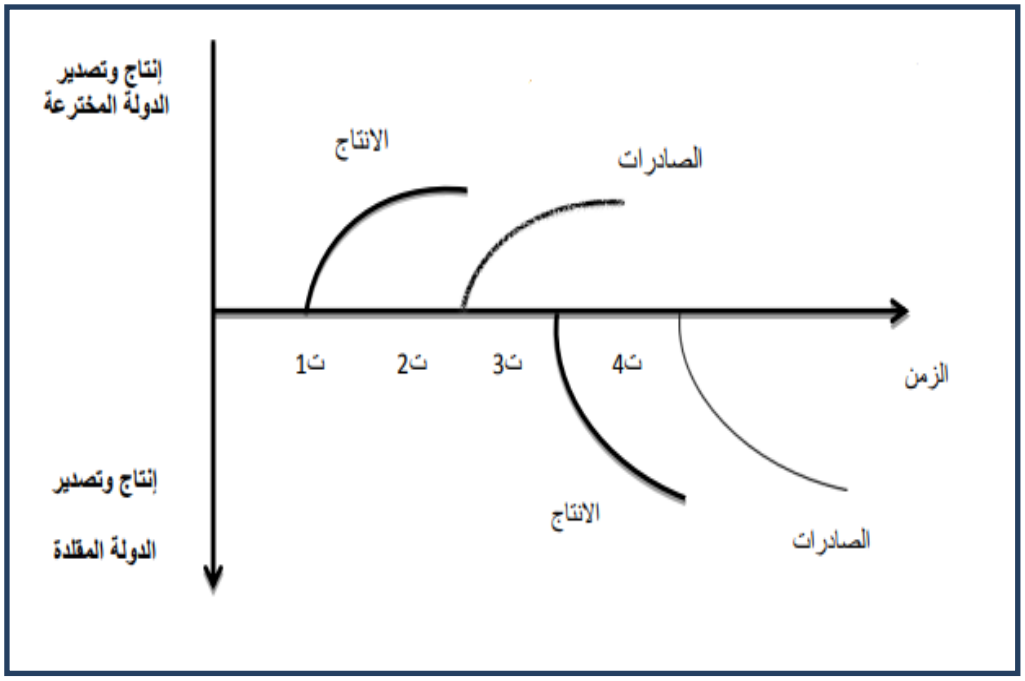

المصدر: رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص223.

وقد عرف بوسنر تجارة الفجوة التكنولوجية على أنها: "هي تلك التجارة التي تحدث خلال الفترة الزمنية الممتدة من قيام الدولة المخترعة بتصدير السلعة الجديدة، وبداية الإنتاج لهذه السلعة في الدول المقلدة لها[1].

ثالثا: نظرية دورة حياة المنتج.

إن تعميم وتوسيع نموذج الفجوة التكنولوجية تم عن طريق ما يسمى بنموذج دورة حياة المنتوج التي طورها فيرنون سنة 1966م، فحسب هذا النموذج وفي الوهلة الأولى من إنتاج منتوج جديد فإنه في الغالب يستلزم توفر يد عاملة ماهرة لإنتاجه، وبعد أن يصل المنتوج إلى مرحلة النضج ويلقى القبول من طرف المستهلكين، فسيصبح معتمدا ويستطاع إنتاجه بتقنيات إنتاجية كبيرة، ويصبح أقل احتياجا لليد العاملة الماهرة. وبعدها ستنتقل الميزة

[1] . رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص223.

النسبية في المنتوج من الدولة الأقل تطورا والتي تتوفر على عمالة أرخص، وهذا ربما سيكون مصاحبا بالاستثمار الأجنبي المباشر من الدولة الأكثر تطورا إلى الدولة الأقل تطورا؛ فحسب نموذج دورة حياة المنتوج فإن المنتوج يمر بخمس مراحل أساسية هي[1]:

- ✓ ابتكار المنتوج
- ✓ توسيع الانتاج بغرض التصدير
- ✓ اعتماد المنتوج وبداية الإنتاج في الخارج عبر التقليد
- ✓ ظهور المنافسة وبالتالي بيع المنتوج بأقل الأسعار مقارنة بالأسعار الابتدائية.
- ✓ انتقال الشركة إلى الخارج إما بغرض الاستثمار لتغطية السوق المحلية أو الإنتاج للتصدير.

كما يمكن توضيح دورة حياة المنتج باختصار في الشكل الموالي:

الشكل رقم 02: يوضح دورة حياة المنتج

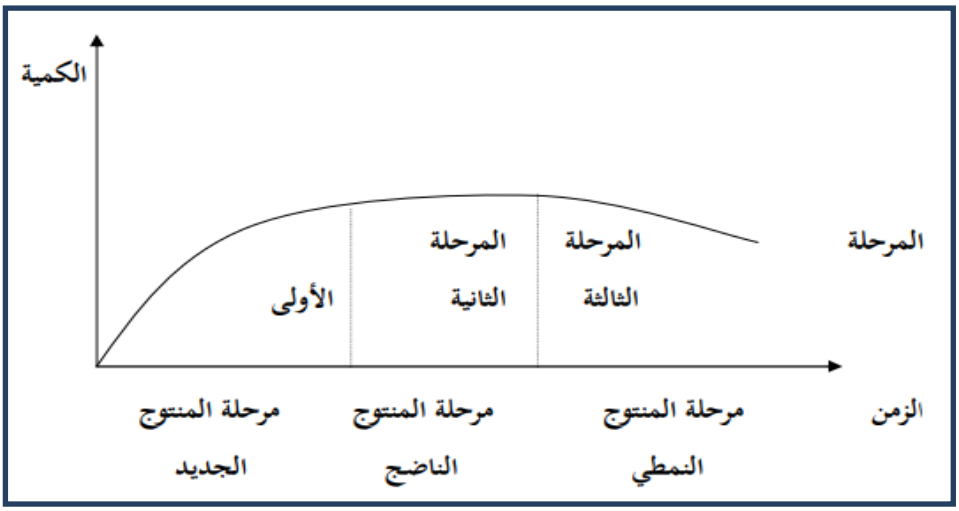

المصدر: عبد الرشيد بن ديب، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2002/ 2003، ص58.

[1] . فيصل لوصيف، **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1970– 2012)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، مدرسة الدكتوراه إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة سطيف 01، 2013/ 2014، ص13.

حيث يفسر فيرنون المراحل حسب الشكل كما يلي[1]:

- **المرحلة الأولى:** يبدأ تصنيع المنتوج مثلا في الولايات المتحدة الامريكية وذلك لارتفاع مستوى الدخل وتكلفة الأيدي العاملة؛ فعدم التأكد الذي يصاحب الإنتاج الجديد يجعل تسويقه في السوق المحلية والأسواق القريبة ضعيف لأن تكاليفه عالية.
- **المرحلة الثانية:** يبدأ المنتوج في التنوع حتى يصبح كل نوع يتجه إلى عدة مستويات؛ وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب عليه مما يؤدي إلى انتشار تقنيات وفنون إنتاجه وهنا تفضل الشركة الأمريكية أن تستثمر في إنتاج هذا المنتوج بالدول الصناعية ولا تتردد في استيراده إذا كانت وفرات الحجم تفوق تكاليف النقل.
- **المرحلة الأخيرة:** يصبح المنتوج نمطيا بدرجة كبيرة والسوق الخاصة به معروفة وهنا يصبح التفكير في إقامة المشروعات في بعض الدول النامية بسبب انخفاض مستويات الأجور فيها رغم ارتفاع تكاليف معدات الصيانة وقطع الغيار.

مما سبق نستنتج أن تحليل فيرنون لا يتفق ونظرية هيكشر وأولين إذ أن قدرة رأس المال في الدول النامية أصبحت لا تؤثر على المستثمر الدولي لأن عنصر رأس المال في نظرية فيرنون قابل للتنقل عكس اليد العاملة والبحث والتكنولوجيا.

رابعا: نظريات اقتصاديات الحجم.

تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطويرا وتعديلا لنظرية هكشر وأولين لنسب عناصر الإنتاج، وذلك بإدخالها وفرات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، تعتبر هذه النظرية توافر السوق الداخلي الضخم شرطا أساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم، والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج، وبشرح آخر تنشأ وفرات الإنتاج الكبير نتيجة انخفاض نفقات الإنتاج مع توسع العمليات الإنتاجية؛ وبالتالي تم التفريق بين المنتجات الصناعية التامة الصنع

[1] . محمود يونس، **أساسيات التجارة الخارجية**، ط1، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 1986، ص101.

والمنتجات النصف المصنعة وبين الدول ذات سوق داخلي صغير والدول الصناعية ذات سوق داخلي كبير، ومن هنا يمكن القول أن نظريات اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير[1].

المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية الجزائرية.

تعد المرحلة الممتدة من منتصف الثمانينات إلى يومنا هذا أحد أهم المراحل الهامة التي مر بها الاقتصاد الوطني الجزائري، وارتبط نمو التجارة الخارجية وإتباع سياسات تجارية بهذه المراحل والتحولات، والجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى إلى تطوير تجارتها الخارجية، وفق السياسات المتبعة في إطار النهج الاقتصادي، فتطور التجارة الخارجية في الجزائر مر بثلاث مراحل؛ وكذا تطورت بفضل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ومنظمة **GAT**، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث من خلال ثلاث مطالب.

المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر.

أولا: مرحلة ما قبل التحولات الاقتصادية.

ورثت الجزائر منظومة اقتصادية خاضعة تماما للاقتصاد الفرنسي؛ حيث كانت صادراتها موجهة إلى فرنسا سنة 1962م ما يقارب 85%، في حين كانت تستورد ما يقارب 80% منها، ففي هذه المرحلة ركزت الجزائر تشييد القواعد الهيكلية لتنمية اقتصادها بغية الخروج من التبعية الموروثة عن الاستعمال الفرنسي، متبعة بذلك تجربة صلبة في التخطيط المركزي وتجميد المبادرات الفردية[2]:

1. الطابع التجاري: بعد الاستقلال أصبحت الجزائر بلدا نفطيا بأتم معنى الكلمة، فقد برز الطابع النفطي للبلاد وتأكد وجوده خلال بداية السبعينات عندما أهملت البلاد عناصرها

[1] . سامي عفيف حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير**، ط2، الدار المصرية، مصر، 1993، ص48.

[2] . أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص22.

التقليدية في الإنتاج كالزراعة؛ وخصصت مواردها للقيام بأقصى استغلال للثروات الجوفية من المحروقات وذلك بغية مضاعفة الدخل الوطني عبر تصدير المحروقات خاصة الغاز والبترول[1].

2. **الطابع الصناعي:** كان محور السياسة التنموية في الجزائر لمدة طويلة هي تقويم المحروقات؛ التي تبينت سلبياتها فيما بعد حيث أدت بالبلاد إلى بعض الاختلالات وعززت التبعية الغذائية في ميدان الصناعة وذلك بسبب نقصد العتاد والمواد الأولية الصناعية، وفي بداية الثمانينات اكتشفت السلطات الجزائرية أن الاعتماد على تصدير المحروقات لوحدها لم يحد من التبعية الاقتصادية للبلاد، ولذلك انتهجت الجزائر خطة ما بعد المحروقات؛ ففي بداية التسعينات قامت الجزائر بأولى عمليات التصنيع السريع للاقتصاد الوطني، من خلال توفير الوسائل الضرورية التي سمحت لها بالتحكم في توظيف موارد البلاد وهكذا قامت بفرض احتكار على التجارة الخارجية وتأميم المحروقات[2].

ثانيا: مرحلة التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

لقد ارتبط تطور التجارة الخارجية في هذه المرحلة بتطور الاقتصاد المتحول من النهج الموجه إلى اقتصاد السوق، حيث أن التجارة الخارجية لعبت دورا هاما في توفير الموارد لتجاوز هذه المرحلة من جهة بالتركيز على اقتصاد الريع وصادرات المحروقات بشكل أساسي، بحيث لم يرقى الاقتصاد الوطني إلى تنويع موارده خارج قطاع المحروقات، كما أن السياسة التجارية بالمفهوم زيادة الصادرات وتنافسية المنتجات المحلية لم تكن

[1] . أحمد هني، مرجع سابق، ص47.

[2] . نفس المرجع، ص52.

مطروحة أصلا لضعف العرض الوطني، وعدم توفره على قاعدة إنتاجية تستجيب للطلب الداخلي والخارجي[1].

ثالثا: مرحلة ما بعد التصحيح الهيكلي إلى يومنا هذا.

اقترح صندوق النقد الدولي عند انتهاء برامج التعديل الهيكلي (1995/ 1998) عقد اتفاق جديد مع الجزائر بهدف تعميق الإصلاحات الاقتصادية، إلا أن السلطات الجزائرية رفضت ذلك وفضلت القيام بالإصلاحات بمفردها، وبذلك دخل الاقتصاد الوطني مرحلة جديدة سنة 1999م مع تزامن مع عودة أسعار النفط للارتفاع من جديد؛ وتواصلت جهود السلطات العمومية الجزائرية في تطوير التجارة الخارجية بوضع سياسات متكاملة للخروج من التبعية الاقتصادية ومواردها لقطاع صادرات المحروقات، فرسمت استراتيجية وطنية لمعالجة ذلك؛ فقامت بتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتوفير المناخ الملائم لنجاحها، وهذا كله دخل ضمن إطار تنويع المنتوج ووفرته من أجل القضاء على التبعية الاقتصادية من خلال تنويع الصادرات خارج المحروقات وتقليص الواردات[2].

المطلب الثاني: انضمام الجزائر إلى GAT.

تعود علاقة الجزائر باتفاقية الجات إلى العهد الاستعماري والتي كانت بمثابة المنظمة غير المعلنة والمنظمة لحركة التجارة العالمية وبحكم الالتزامات التي كانت على السلطات الاستعمارية، فقد طبقت على الجزائر على غرار بقية المستعمرات الفرنسية كل الامتيازات والالتزامات التي قبلت بها فرنسا، وقد استفادت الجزائر من اعتبارها عضو ملاحظ وهذا

---

[1] . عبابو الطيب، **سياسات تحرير التجارة الخارجية وإدارة الصرف في دول التحول الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع تجارة ومناجمنت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2013/ 2014، ص121.

[2] . لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)**، ط1، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، 2010، ص233.

حسب ما تنص به المادة 126 الخاصة بالقواعد والإجراءات التي تخص الدول التي كانت مستعمرة والتي تستفيد من تطبيق قواعد اتفاقية الجات ولكن بصفة مؤقتة في انتظار أن تتخذ سياسة نهائية لتجارتها، وقد استمرت هذه الوضعية إلى غاية سنة 1987، أين سجلت الجزائر رغبتها في الانضمام إلى الجات لتتسنى لها المشاركة في جولات الأورجواي وبالفعل وقعت الجزائر على الاتفاق النهائي للمشاركة في جولات الأورجواي[1].

وقدمت الجزائر في 30 أفريل 1987 لسكريتارية الجات مقررا تبين فيه نيتها بالانخراط

والتعاقد في الاتفاقية والقيام بلقاءات الاطراف المتعاقدة من أجل الانخراط النهائي، وفي جويلية 1987 تم تأسيس فوج عمل لدراسة ملف طلب الجزائر للتعاقد في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وقد رفض هذا الطلب آنذاك لسببين[2]:

- غياب سياسة تجارية واضحة المعالم، حيث أن الجزائر تعتمد على 97% من صادراتها على المحروقات، أي أن جهازها الإنتاجي ضعيف ولا يلبي الطموحات التي تجعل منه أكثر تنافسية.
- عدم الاستقرار والاضطرابات التي سادت الجزائر في تلك الفترة، ورغم محاولاتها لإقناع الشركاء الاقتصاديين إلا أنها باءت بالفشل، وهو ما جر الجزائر إلى اتخاذ مجموعة من التدابير الاصلاحية بداية من نهاية سنة 1988 تمهيدا لدخول المرحلة الجديدة المتسمة بانفتاح أكبر وبالتالي دخول اقتصاد السوق.

وبغية الخروج من حالة الأزمة التي عاشتها الجزائر في نهاية الثمانينات، تبنت الجزائر مجموعة من الإجراءات والاصلاحات الاقتصادية والتي تدخل أيضا في إطار المساعي الحثيثة للانضمام إلى الجات في البداية والمنظمة العالمية للتجارة بعد ذلك، والتي

[1] . فيصل لوصيف، مرجع سابق، ص164.

[2] . نفس المرجع، ص164.

تبع إنشاؤها في أفريل من عام 1994 في مراكش المغربية، بداية محاولات الجزائر للانضمام إليها منذ شهر نوفمبر من نفس السنة[1].

المطلب الثالث: انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC.

بعد أن أظهرت الجزائر نيتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ونظرا لما، تكتسبه هذه الخطوة من أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد الوطني، أرسلت الجزائر رسالة إلى الأمانة العامة للمنظمة توضح فيها نيتها في أن تصبح عضوا فيها وذلك وفق المادة 12 من الاتفاقية لمؤتمر مراكش؛ وفي شهر جوان 1996م قدمت مذكرة لأمانة المنظمة حول السياسة التجارية والوضعية الاقتصادية خلال العشر سنوات الماضية للجزائر، قامت بإعداد هذه المذكرة لجنة وطنية نصبت وفقا للقرار الحكومي رقم 35 بتاريخ: 17 أكتوبر 1995م، تعود رئاستها لوزير التجارة وتتكون من كل الوزارات المعنية بالأسئلة الموجهة من طرف المنظمة لبلادنا ووزير الخارجية، والأمانة العامة لرئاسة الحكومة، المذكرة تحتوي على عرض عام ودقيق لجميع القواعد المرتبطة بتسيير المبادلات الخارجية والسياسة الاقتصادية المعتمدة في ظل الإصلاحات والانفتاح نحو العالم ويمكن تلخيص هذه الاهتمامات فيما يلي[2]:

- تنويع المبادلات التجارية والخروج من نظام أحادية التصدير بحيث لا يجب الاعتماد على المحروقات كمصدر وحيد للمداخيل من العملة الأجنبية.
- التحكم في واردات السلع الغذائية الموجهة للاستهلاك النهائي قصد التخفيف من فاتورة الواردات الغذائية التي تثقل أعباء الدولة.

تطمح الجزائر من خلال الدخول في النظام التجاري العالمي في إطار المنظمة العالمية للتجارة إلى تحقيق أهداف عديدة أهمها[3]:

---

[1] . فيصل لوصيف، مرجع سابق، ص165.

[2] . علال مريم، **أثر التحول من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق على نمو التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2014/ 2015، ص ص85– 86.

[3] . نفس المرجع، ص88.

- رسم سياسة اقتصادية وتجارية في ظل نظام اقتصادي خال من القيود.
- الحصول على الامتيازات الممنوحة للدول النامية.
- توفير بيئة اقتصادية مستقرة لجلب الاستثمارات الأجنبية
- خطوة للخروج من الأزمة الاقتصادية التي تتخبط فيها
- إعطاء فرص متكافئة لكل المستثمرين سواء الأجانب أو المحليين دون تمييز وترقية العلاقات التجارية الدولية.
- إصلاح النظام الجبائي لكي يكون حافزا للمؤسسات الإنتاجية حتى تقوم بالدور المنتظر منها.
- إصلاح النظام الجمركي وإلغاء الحواجز التي تعرقل قيام نظام حر للمبادلات الدولية.
- تنويع الصادرات والكف من الاعتماد على المحروقات كمصدر وحيد للمداخيل الجزائرية.
- تحرير تجارة الخدمات وخوصصة المؤسسات العمومية التي تعاني من مشاكل خطيرة تهدد بقاءها.
- فتح المجال أمام المنتجين لتصريف منتجاتهم في ظل نظام تنافسي داخل السوق الحرة.

خلاصة الفصل:

نستنتج من خلال هذا الفصل أن قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الدور الذي تلعبه الواردات والصادرات من خلال توفير السلع الرأسمالية كالمواد الوسيطية الضرورية وتوسيع الأسواق وتنويعها وتوفير العملة الصعبة كالاستفادة من اقتصاديات الحجم، غير أنه توجد بعض الآثار السلبية للتجارة الخارجية على الاقتصاد من خلال استيراد التضخم وكذا خلق منافسة للمنتجات المحلية في السوق المحلي، هذه المنافسة تكون غير متكافئة إذا كانت من منتجات الدول المتقدمة في السوق المحلي، هنا تكون التجارة الخارجية قد تسببت في إعاقة الاقتصاد الوطني.

ونظرا لأهمية تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي عملت الجزائر على تحرير سياساتها التجارية وذلك من خلال الانضمام إلى منظمة **GAT** والمنظمة العالمية للتجارة **OMC** للتحرر من قيود التبعية الاقتصادية وذلك من خلال الاهتمام بالتجارة الخارجية التي تعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني من خلال إجراء تشجيع الإنتاج المحلي الموجه للخارج.

واتخذت الجزائر عدة سياسات حيث سعت منذ استقلالها إلى بناء اقتصادها لأن تجارتها كانت موجهة نحو الاستيراد بشكل كبير، أما التصدير كان أغلبه من المحروقات، وبعد الانفتاح الاقتصادي أصبحت المراقبة السياسية موجودة من خلال مراقبة الواردات والصادرات؛ والبنوك والمؤسسات المالية تمثل السلطة السياسية فيما يخص الحصول على العملة الصعبة.

الفصل الثاني:

التضخم الاقتصادي

تمهيد:

يعد التضخم مشكلة من المشاكل الاقتصادية التي تصيب اقتصاديات البلدان الناشئة والمتقدمة على سواء، غير أن الأسباب الرئيسية للتضخم في البلدان الناشئة تختلف عنها في البلدان المتقدمة، مما يترتب عليه تباين واختلاف الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية على اقتصاديات تلك البلدان، وعليه اختلاف السياسات والوسائل التي تحد من التضخم تختلف باختلاف العوامل والأسباب التي تقف وراء حدوثه، كما تعد التجارة الخارجية من أهم ما تسعى إليه كل الدول والاقتصاديات للحد من ظاهرة التضخم حيث تعددت أنواعه والنظريات المفسرة له؛ ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى المباحث الثلاث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التضخم

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم

المبحث الثالث: التضخم في الجزائر.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التضخم.

إن التضخم ظاهرة اقتصادية ليست حديثة النشأة، حيث عرفت البشرية ظاهرة التضخم منذ القدم، فكانت العملة المتداولة تتأثر بكمية المعدن الثمين المتوفرة، ونلاحظ أن التضخم كان واضحا وجليا خاصة عند الحروب والأزمات ولقد شاع استعمال مصطلح التضخم في العصر الحديث والذي يعد أكثر استعمالا من طرف الاقتصاديين، نتيجة لتعدد الآراء؛ فمن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى أهم التعاريف، أنواع التضخم، وأهم محدداته في ثلاث مطالب.

المطلب الأول: تعريف التضخم.

باعتبار أن التضخم ظاهرة اقتصادية فإن التعريف الذي اجتمع عليه أغلبية الاقتصاديين هو أنه: الارتفاع العام والمستمر في الأسعار؛ إلا أننا في هذا المطلب سنحدد تعاريف أخرى للتضخم الاقتصادي نوجزها كالآتي:

التضخم هو: الارتفاع المتواصل والمستمر للأسعار الذي تسببه قوة تضخمية تختلف النظريات في تفسيرها، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أن كل ارتفاع يعتبر تضخم، فمثلا يكون سبب الارتفاع في الأسعار والانخفاض المفاجئ في العرض الكلي للإنتاج على سبيل المثال تعرض الإنتاج الزراعي في بلد ما يعتمد على الزراعة لظروف جفاف في عدة مواسم متتالية، فالارتفاع المتواصل هنا لا يعتبر تضخما؛ لأنه ناتج عن اتجاه جاهزية الأسعار لتحقيق التوازن المتناقص للإنتاج والطلب عليه[1].

ويمكن تعريف التضخم حسب النظرية الكمية النقدية على أنه: ظاهرة نقدية بحتة، وهو كل زيادة في كمية النقود المتداولة التي تؤدي الى زيادة المستوى العام للأسعار، وذلك يعني أن: الزيادة في كمية النقد هي السبب في حدوث الضغوط التضخمية[2].

---

[1] . محمود يونس وعبد المنعم مبارك، **النقود وأعمال البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص382.

[2] . غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص14.

التضخم هو: تجاوز الناتج للمستوى التوازني الموافق للطاقة الإنتاجية الرأسمالية الكامنة في الاقتصاد السوقي، أو عند انعكاس المؤثرات الخارجية كالحروب وتقلبات الأسواق[1].

ويعرف التضخم حسب نظرية العرض والطلب على أنه: زيادة القدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج؛ وقد ذهب الكثير من العلماء في هذا التعريف على أنه حركة متصاعدة للأسعار تتميز بالاستمرار في فائض الطلب الزائد على قدرة العرض[2].

يعرف الاقتصادي إيميل جام التضخم على أنه: الحركة المتصاعدة للأسعار والمستمرة؛ الناتجة عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض[3].

ويمكن تعريف التضخم على أنه: ديناميكية مستمرة نحو ارتفاع المستوى العام للأسعار أيا كان سبب ذلك الارتفاع سواء: زيادة كمية النقود، أو بعبارة أخرى عدم التوازن بين التيـــارين النقدي والسلعي[4].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف شامل للتضخم: هو الارتفاع المستمر للمستوى العام في الأسعار الناتج عن الزيادة في كمية النقود المتداولة، المترتب عليها الزيادة في الطلب الكلي الفعال عن قدرة العرض الكلي من السلع.

المطلب الثاني: أنواع التضخم.

للتضخم عدة أنواع مرتبطة بكثير من العوامل الاقتصادية والمتغيـــرات الموجودة على مستوى سوق السلع والخدمات وسوق عوامل الإنتاج، وبالرغم من تعدد أنواع التضخم إلا أننا حاولنا ايجاز بعضها في هذا المطلب.

---

[1] . هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص197.

[2] . سعود جايد مشكور العامري، **محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق**، ط2، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص12.

[3] . شوقي أحمد دنيا، **النقود والتضخم**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2017، ص180.

[4] . أسامة محمد الفولي ومجدي محمود شهاب، **مبادئ النقود والبنوك**، الدار الجامعية الجديدة، بيروت، لبنان، 1999، ص79.

أولا: التضخم حسب درجة الشمول.

فرق الاقتصادي كينز التضخم إلى نوعين اثنين وهما[1]:

1. **التضخم الجزئي:** ينشأ هذا النوع نتيجة ارتفاع الأسعار قبل الوصول الى مرحلة التشغيل الكامل، بسبب الاختناقات في العملية الإنتاجية؛ إذ تؤدي زيادة الانفاق إلى زيادة الدخول، ومن ثم الفائض في الطلب، الأمر الذي يدفع القائمين على الانتاج الى محاولة تغطيته بزيادة الأسعار أكثر كلما اقتربت من التشغيل الكامل.
2. **الضخم الكلي:** هذا النوع حسب كينز يتجسد في مفهوم الفجوة التضخمية، ويمكن عالجه من خلال تخفيض الإنفاق ورفع أسعار الضرائب.

ثانيا: التضخم حسب المصدر.

ينقسم التضخم حسب المصدر إلى ثلاث أنواع محلي، مستورد وتضخم التكاليف؛ موضح كما لي[2]:

1. **التضخم المحلي:** هو التضخم المرتبط بالعوامل الداخلية، إذ أن الإخلال في الهيكل الاقتصادي واختلال الأداء فيه قد تنجم عنها تغيرات ارتفاع في الأسعار مما يبرز تلك الظاهرة.
2. **التضخم المستورد:** يكون التضخم المستورد نتيجة العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين مختلف دول العالم، وخاصة بين الدول الصناعية والدول النامية بينما هذه الأخيرة تسعى إلى تحقيق التطور الاقتصادي والتنمية الاجتماعية ما يجعلها بحاجة إلى استيراد التكنولوجيا المتطورة والعديد من السلع، وهذا الارتباط هو الذي يجلب لها التضخم الموجود في الدول المرتبطة معها.

---

[1] . فودوا محمد، **تقنيات السياسات النقدية الحديثة في معالجة التضخم**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 02، العدد 17، 2017، ص106.

[2] . غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص62.

3. **تضخم التكاليف:** ينشأ هذا النوع نتيجة الارتفاع في تكاليف عناصر الإنتاج بنسبة تفوق الزيادة في المعدلات الإنتاجية، حيث يترتب عليها زيادة في المستوى العام للأسعار[1].

ثالثا: التضخم حسب قوته وحدته.

1. **التضخم الجامح:** وهو أخطر أنواع التضخم؛ ففيه ترتفع الأسعار بمعدل كبير جدا وتتناقص قيمة العملة إلى درجة تصبح ذات قيمة تافهة جدا، وهو تضخم تصاعدي ترتفع فيه الأسعار والأجور شيئا فشيئا مما يؤدي إلى زيادة الضغط على الأسعار؛ وبالتالي ينتج المزيد من التضخم، ولكن وقوع هذا النوع من التضخم احتمال نادر، بالرغم مما يراه البعض من إمكانية تحول التضخم المستمر إلى تضخم جامح عند عدم التحكم به ومراقبته[2].
2. **التضخم الزاحف:** يحصل التضخم الزاحف عندما يحصل الارتفاع في الأسعار على امتداد فترة طويلة من الزمن، وبمعدلات معتدلة ومستقرة نسبيا؛ فعقب الحرب العالمية الثانية رافق هذا النوع من التضخم النمو السريع الذي شهدته البلدان الصناعية المتقدمة، حيث تميز ارتفاع الأسعار بالديمومة والاستقرار النسي[3]. ويعد هذا النوع من التضخم أخف أنواع التضخم حسب الاقتصاديين، فهو غير ضار ويبعد الاقتصاد عن حالة الجمود، لكن قد يكون خطيرا إذا استمر الارتفاع في الأسعار لفترة طويلة[4].

---

[1] . غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص66.

[2]. وضاح نجيب رجب، **التضخم والكساد (الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي)**، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص03.

[3] . وسام مالك، **النقود والسياسات النقدية الداخلية**، دار المنهل، بيروت، لبنان، 2000، ص04.

[4] . سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص184.

3. **التضخم الراكض:** هذا النوع من التضخم تكون له خطورة بالغة على مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية عكس الأنواع الأخرى، وتكون الأسعار في هذا النوع في تزايد بمعدلات مقدرة ما بين (10 إلى 15%)[1].

4. **التضخم الماشي:** تكمن خطورة هذا النوع من التضخم في إمكانية تطور معدلات الأسعار إلى مستويات أعلى، خاصة إذا كانت الأسعار تتزايد من سنة إلى أخرى، ويصنف هذا التضخم ضمن أنواع التضخم حسب الحدة والقوة إذا كان هناك استمرار في ارتفاع الأسعار عند حدود ما بين (5 إلى 10% سنويا)[2].

ويمكن تلخيص أنواع التضخم حسب حدته وقوته في الشكل الموالي:

الشكل رقم 03: أنواع التضخم حسب قوته وحدته.

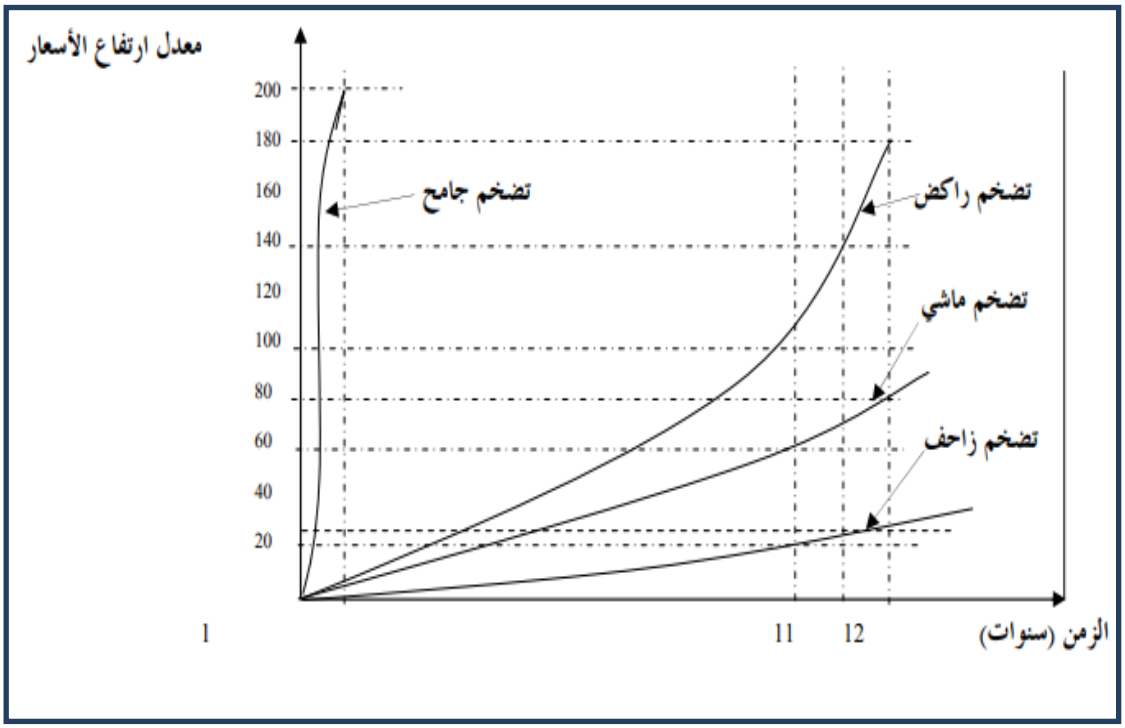

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي (قواعد، نظم نظريات، سياسات، مؤسسات نقدية)**، دار الفكر، الجزائر، دون سنة، ص216.

[1] . أسامة محمد الفولي ومجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص88.

[2] . عبد الناصر العبادي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص134.

رابعا: التضخم حسب موقف الحكومة.

1. **التضخم المقيد (المكبوت):** يسمى أيضا بالتضخم المستتر، وهو التضخم الذي يحدث في ظل تدخل الدولة ووضعها للقوانين والإجراءات التي تحد من حرية عمل العوامل الاقتصادية وبالتالي منع ارتفاع الأسعار؛ وذلك نظرا للقيود الحكومية المباشرة التي تضعها الدولة التي تحدد من خلالها المستويات العليا للأسعار والتحكم فيها؛ وفي حالة قصور عرض السلع والخدمات أمام حجم الطلب الكبير والمتزايد يتم اتخاذ هذه الإجراءات، بحيث تتجه حركة الأسعار نحو الارتفاع، فثبات الأسعار لا يعني القضاء على التضخم وإنما تغيير الفائض أو التقليل منه عن طريق: الندرة، طوابير الانتظار ورفع آجال الاستلام[1].
2. **التضخم الحر (المكشوف):** هذا النوع من التضخم لا تتدخل الحكومة لمنع ارتفاع الأسعار فيترك طليقا، فتظهر نتيجته بارتفاع الأسعار شيئا فشيئا، ويتميز هذا التضخم بارتفاع سافر للأسعار والأجور والنفقات، دون تدخل من السلطات وبالتالي مطالبة العمال برفع الأجور بناء على ارتفاع الأسعار يدفع بالمستثمرين والمنتجين إلى رفع أسعار منتجاتهم لتغطية التكاليف، وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار الحاجات الاستهلاكية[2].

المطلب الثالث: محددات التضخم.

توجد العديد من العوامل التي تحدد ظاهرة التضخم، يمكن حصرها في النقاط التالية:

أولا: عرض النقد.

تعددت آراء المدارس الاقتصادية في توضيح العالقة بني عرض النقد والتضخم، حيث يرى الاقتصاديون الكلاسيك أن التضخم ظاهرة نقدية خالصة، تتمثل في ارتفاع معدل الطلب

---

[1] . Gérard Bramoullé, Dominique Augey, **Economie Monétaire**, Edition Dalloz, Paris, 1998, P239.

[2]. وضاح نجيب رجب، **التضخم والكساد (الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي)**، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص12.

كنتيجة لزيادة كمية النقود، مما يترتب عليه ارتفاع مستويات الأسعار نظرا لثبات حجم الإنتاج وسرعة دوران النقود. في حين يرى كينز أن وجود فائض في الطلب يفوق المقدرة الحالية للطاقات الإنتاجية يولد الفجوة التضخمية. أما مدرسة شيكاغو وعلى رأسها فريدمان فترى أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة سببها نمو النقود بكمية أكبر من نمو الإنتاج، ويتفق اقتصاديو الفكر النقدي أن الحد من معدلات التضخم لن يتم إلا من خلال رسم سياسة نقدية ومالية تهدف إلى تحقيق التوازن بين عرض النقود وحجم الناتج عن طريق تغير الائتمان المصرفي وامتصاص فائض القيمة. وفي نظرية النمو النقدي عند "توبين" فإن تحويل متطابقة التبادل إلى معادلة حركية، يمكن التحليل النقدي من إظهار العمليات التضخمية وعلاقتها بكمية النقود[1].

ثانيا: عجز الميزانية.

تواجه العديد من الدول النامية عجزا في ميزانياتها العامة، مما يترتب عليه البحث عن أدوات وسياسات منها الإصدار النقدي الجديد لمعاجلة هذا العجز، الأمر الذي يتطلب معرفة عالقة هذا العجز بمسألة التضخم إذا لجأت الدولة إلى تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي، وخاصة في الدول التي تكون غير قادرة على تفعيل الهيكل الضريبي أو إدارته بكفاءة من أجل الحصول على الإيرادات الكافية. إن التمويل بالعجز يسبب ضغوطا تضخمية من خلال زيادة عرض النقود وكلما زادت معدلات التضخم زاد الإنفاق الحكومي بمعدلات أسرع من الإيرادات الحكومية مما يدفع تلك الحكومات إلى إصدار المزيد من النقود. وهكذا فإن الحلقة المفرغة يصعب كسرها بسياسات نقدية أو مالية، ويرجع السبب في

[1] . إيمان بن زروق، **التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد النقدي والبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 01، 2020- 2021، ص ص09- 10.

ذلك لكون إيرادات الحكومة بالقيم الاسمية تكون ثابتة في المدى القصري، ومن ثم تنخفض قيمتها الحقيقية في مواجهة معدلات التضخم العالية[1].

ثالثا: سعر الصرف.

يؤثر سعر الصرف بطريقة غير مباشرة على التضخم، فانخفاض قيمة العملة يمكن أن يؤدي إلى رفع معدل التضخم لأن السلع المستوردة تصبح أكثر غلاء، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية وبالتالي حدوث تضخم الطلب في حالة عدم مرونة العرض الكلي؛ وعليه إذا كانت السلع المستوردة مستخدمة في إنتاج السلع المحلية فإن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى رفع التضخم في التكاليف[2].

رابعا: سعر الفائدة.

ثمة اتجاه يرى وجود أثر موجب لسعر الفائدة على حجم الادخار، وسالب على حجم الائتمان، بحيث إذا ارتفع سعر الفائدة زاد حجم الادخار وانخفض حجم الائتمان، وبالتالي يتقلص حجم المعروض النقدي في الاقتصاد وينخفض معدل التضخم والعكس بالعكس، حيث يؤدي تخفيض سعر الفائدة لتشجيع الاقتراض إلى التوسع في الكتلة النقدية المتداولة، وإذا لم يقابل هذا التوسع النقدي توسعا في الإنتاج يرتفع معدل التضخم. وبناء عليه، تسعى السلطات النقدية إلى التأثري على كمية النقود باستخدام سعر الفائدة، حيث تلجأ إلى رفع هذا السعر عندما ترغب في الحد من التضخم؛ كما أن فشلها في توجيه الائتمان يؤدي إلى معدل تضخم مرتفع، وهو ما ينطوي على وجود أثر سالب لسعر الفائدة على التضخم[3].

ويرى اتجاه آخر معاكس للاتجاه الأول أنه من غير المعقول أن تقوم البنوك بقبول الودائع دون أن تقوم باستثمارها، من خلال الإقراض الذي يعد المصدر الرئيسي لأرابح

---

[1] . إيمان بن زروق، مرجع سابق، ص11.

[2] . Stephen P. D'arcy, Keven C. Ahlgrim, **Effets De La Déflation ou De La Forte Inflation Sur Le Secteur Des Assurances,** Casualty Actuarial Society, Institut Canadien Des Actuaires, Society of Actuaries, 2012, P03.

[3] . إيمان بن زروق، مرجع سابق، ص12.

البنوك، باعتباره نشاطها الأساسي في الاستثمار، وعليه كلما زاد حجم الودائع زاد حجم الائتمان، ومنطقيا أنه كلما زاد سعر الفائدة زاد غالبا حجم الودائع وعليه غالبا ما سيزيد من حجم الائتمان، ومنه عرض النقود وزيادة معدل التضخم، كما أن ارتفاع سعر الفائدة يعني زيادة تكلفة رأس المال؛ وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج الذي يؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي لليسار وارتفاع معدل التضخم، وبالتالي هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة والتضخم[1].

خامسا: سعر النفط.

يكون تأثير سعر النفط إيجابيا على التضخم، ففي الدول التي يمثل فيها أهم المدخلات في العملية الإنتاجية للسلع والخدمات، ينعكس التغير في سعر النفط على تكلفة الإنتاج ومن ثم الأسعار وبالتالي فإن ارتفاع أسعاره تؤدي لزيادة التكاليف الإنتاجية وارتفاع الأسعار، أما في الدول التي يمثل فيها النفط أهم الصادرات، فإن ارتفاع أسعاره تؤدي لزيادة الموارد النقدية في الاقتصاد ومنه زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع الأسعار في ظل عدم مرونة العرض الكلي، وإذا كانت الدولة تتخصص في تصدير النفط، فإن انخفاض أسعاره قد تؤدي إلى عجز الموازين والذي يمثل أهم محددات التضخم[2].

سادسا: الدين العام.

إن التأثير السلبي للدين العام على القدرة المالية والاستيرادية للدول المدينة ينعكس على عمليات الاستثمار لتحقيق أهداف النمو الذي تتطلع إليه جل اقتصاديات هذه الدول، وعليه فإن ارتفاع خدمة الدين يشكل عبئا على النقد الأجنبي المتاح لتمويل الواردات الاستثمارية، مما يؤثر سلبا على معدلات الاستثمار فمن جهة يؤدي إلى تزايد معدلات

---

[1] . Hossein Asgharpur And Authers, **The Relationships Between Interest Rates And Inflation Changes : An Analysis of Long –term Interest Rate Dynamics in Developing Countries**, International Economic Conference on Trade and Industry (IECTI), (Bayview Hotel Georgetown, Penang, 2007, P.P 2-3.

[2] . إيمان بن زروق، مرجع سابق، ص13.

البطالة، ومن جهة أخرى يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، وهذا التأثير يكمن في طبيعة استخدام الدين لا في حجمه. وعليه فإن ارتفاع معدل الدين الخارجي له علاقة طردية بمعدلات الدين الخارجي[1].

ثامنا: الفساد.

إن طبيعة العلاقة بين الفساد الاقتصادي ومعدلات التضخم نجد أن الفساد يؤدي إلى تشويه استخدام الموارد العامة، وإعاقة التنمية الاقتصادية بسبب انخفاض الإيرادات ولجوء الحكومة إلى الدين الخارجي أو الداخلي، والإخال بمستوى الأجور والدخل، مما يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم من جهة، ومن جهة ثانية يؤثر الفساد في زيادة الإنفاق الحكومي بالتوسع النقدي وإهدار الموارد وخصوصا تلك المتعلقة باستخدام الموارد الاقتصادية لتمويل عمليات هروب رؤوس الأموال[2].

إن الخلل في أجهزة الرقابة والشفافية يؤدي إلى تدني مستوى الجودة والنوعية للإنتاج وارتفاع تكاليف السلع والخدمات مما يؤثر سلبا في معدلات التضخم، وعليه فإن الفساد يسبب تشوهات اقتصادية في مسيرة التنمية وخاصة في البلدان النامية، مما يتطلب خلق سياسات واستراتيجيات لمكافحة الفساد بحيث تكون لها الأولوية في خطط التنمية الاقتصادية. فقد اتبعت منظمة الشفافية الدولية عدة سياسات لمحاربة الفساد واعتمدت على مؤشرات كمية في حساب الفساد في دول العالم، وكان أهم مؤشر هو مؤشر مدركات الفساد، وعليه العلاقة بين قيمة مؤشر الفساد ومعدل التضخم عكسية، فكلما زادت قيمة مؤشر الفساد كلما كان توجيه الموارد لخدمة النمو الاقتصادي وخفض معدل النمو أكبر، بينما تعاين الدول التي تتدنى فيها قيم هذا المؤشر من مشاكل اقتصادية تزيد من معدل التضخم وتؤثر سلبا في النمو الاقتصادي[3].

---

[1] . وضاح نجيب رجب، مرجع سابق، ص39.

[2] . إيمان بن زروق، مرجع سابق، ص11.

[3] . نفس المرجع، ص12.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم.

هناك اختلاف كبير وواسع بين النظريات الاقتصادية التي فسرت مشكلة التضخم، فمن الفكر الكلاسيكي إلى النظرية الكينزية وصولا إلى التفسير الحديث، يمكن تلخيصها فيما يلي:

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية.

قد اعتمد الاقتصاديون الكلاسيك في تفسير التضخم على النظرية الكمية للنقود، فالتضخم ينتج وفقا لهذه النظرية عن الإفراط في عرض النقود الذي يولد إفراط في الطلب مما يترتب عليه ارتفاع في الأسعار. وتعرض النظرية الكلاسيكية النقدية في صورتين: الأولى هي صورة المبادلات التي صاغها "ارفنج فيشر" وقد وجهت اهتمامها ناحية عرض النقود، والثانية هي صورة الأرصدة النقدية التي صاغها "ألفريد مارشال" ثم "بيجو" وتسمي بمدرسة كامبردج واهتمت بالطلب على النقود سواء عند اكتسابها أو عند إنفاقها[1].

1. **صورة المبادلات للنظرية الكينزية لفيشر:** ترجع هذه النظرية التضخم إلى زيادة كمية النقود مستخدمة في ذلك ما يسمى بمعادلة التبادل؛ وتقوم هذه النظرية على فرضين أساسين هما[2]:

- **ثبات سرعة دوران النقود:** أي أن النقود تطلب فقط للقيام بوظيفتها كوسيلة للتبادل فقط، يعني أن النقود لا تطلب لذاتها بل الطلب عليها طلب مشتق فقط.
- أن الاقتصاد القومي يعمل عند مستوى التشغيل الكامل وحجم المعاملات ثابت، في هذه الحالة فإن زيادة كمية النقود وزيادة الإنفاق على المعاملات (الثابتة) يؤدي مباشرة إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة.

---

[1] . صغيري فاطيمة الزهرة، **دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر (خلال الفترة 1970- 2005)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/ 2008، ص ص19- 20.

[2] . نفس المرجع، ص20.

2. صورة الأرصدة النقدية لكامبردج: ترتكز هذه النظرية إلى أن الطلب على النقود باعتباره طلبا على رصيد نقدي، وهذا بافتراض أن كل فرد يرغب في الاحتفاظ بنسبة معينة في المتوسط من دخله السنوي الحقيقي في شكل نقدي؛ وعليه فإن التضخم في هذه النظرية ينسب إلى التغير في النسبة من الدخل التي يحتفظ بها الفرد في شكل نقود سائلة أو كاحتياطي نقدي[1].

وعليه فإن التضخم من وجهة نظر النظرية الكلاسيكية (التقليدية) هو: الزيادة المحسوسة في عرض النقود؛ بحيث يكون معدل التضخم دائما متكافئا مع معدل التغير في كمية النقود[2].

أهم الانتقادات التي وجهت للنظرية الكلاسيكية:

من بين أهم الانتقادات ما يلي[3]:

- النظرية تفرض ثبات سرعة دو ران النقود، لأن النقود لا تطلب في المجتمع فقـــط للقيام بالمعاملات، أي أن هناك عوامل كثيرة تغير من سرعة دوران النقود بالزيادة أو النقصان، في هذه الحالة فان المستوى العام للأسعار قد يزيد أو ينخفض نتيجة تغير سرعة دوران النقود.
- تفرض أن الاقتصاد القومي يعمل عند مستوى التشغيل الكامل، وهذه الحالة لا تمثل إلا حالة استثنائية، فإذا فرضنا أن الاقتصاد القومي يعمل دون مستوى التشغيل الكامل لموارده فإن زيادة كمية النقود لا ينعكس كلية على شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار، ولكن تؤثر أيضا وبدرجة كبيرة على الإنتاج.

---

[1] . فؤاد مرسي، **النقود والبنوك**، ط1، القاهرة، مصر، 1958، ص400.

[2] . فؤاد هاشم، **اقتصاديات النقود والتوازن النقدي**، الإسكندرية، مصر، 1959، ص62.

[3] . صغيري فاطيمة الزهرة، مرجع سابق، ص ص22- 23.

- تجاهلت النظرية آثار سعر الفائدة على الأسعار، فارتفاع سعر الفائدة لا يشجع على فتح باب الاعتمادات مما ينقص من فرص الاقتراض فتنخفض الكمية النقدية المتداولة، فتتجه بذلك المستويات العامة للأسعار نحو الانخفاض والعكس صحيح.
- تذهب النظرية الكمية إلى أن كمية النقود هي التي تحدد المستوى العام للأسعار وبالتالي فان التغيير في الكمية يؤدي إلى تغيير مماثل في مستوى الأسعار، ولكننا ننكر وجود مثل هذه العلاقة السببية ونرى أن العلاقة السببية الحقيقية هي العلاقة العكسية، فالمستوى العام للأسعار هو الذي يحدد كمية النقود التي تحدد بدورها تلقائيا تبعا لمقدار الحاجة إلى النقود، وتتحدد بحاصل ضرب مستوى الأسعار في متوسط النشاط الاقتصادي؛ وعلى ذلك فان ارتفاع الأسعار لا يكون بسبب زيادة وسائل الدفع كما تقول النظرية الكمية وإنما يكون لأسباب اختلال التوازن العام، أي أنها ليست سببا لارتفاع الأسعار بل هي نتيجة له[1].

المطلب الثاني: النظرية الكينزية.

حتى يمكن فهم موقف الكينزيين من قضية التضخم من المفيد التذكرة بالموقف الأصلي لكينز من قضية التضخم وذلك كما جاء في كتابه (النظرية العامة للتوظف والنقود والفائدة) سنة 1936؛ واستند تحليل كينز للتضخم في ظل اقتصاد مغلق على التقلبات التي تحدث في العرض الكلي من ناحية وفي الطلب الكلي من ناحية أخرى، ومن المعلوم أن كينز كان قد انتقد بلا هوادة قانون "ساي" للأسواق، ومن ثم خلص إلى أن حالة التشغيل الكامل التي ادعى الكلاسيك بأنها الوضع الطبيعي والعادي للاقتصاد الوطني، ليست إلا حالة خاصة فقط، وبين كيف من الممكن ظهور مشاكل البطالة والركود والكساد. وللخروج من هذه

[1] . صغيري فاطيمة الزهرة، مرجع سابق، ص23.

الوضعية غير التوازنية، نادى بضرورة التدخل للتأثري في حجم الطلب الفعال، وانتهى إلى أن الدولة هي الجهاز الوحيد القادر على تحقيق هذا التأثير[1].

ومن هنا جاءت الوصفة الكينزية، حيث دعا كينز إلى ضرورة خفض سعر الفائدة، وزيادة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري وتخفيض الضرائب، في فترة الأزمة حتى يرتفع الطلب الفعال، ونادى بعكس ذلك حينما يصل النظام إلى مرحلة التوظيف الكامل وتلوح في الأفق مخاطر التضخم، وهنا نشير إلى أن تحليل كينز عن التضخم قد استند على التقلبات التي تحدث بين العرض الكلي والطلب الكلي، وقد استعان بفكرة المضاعف والمعجل في شرح الآليات التي يظهر بها التضخم في الاقتصاد، وذلك بدلا من التقلبات التي تحدث في كمية النقود التي استند عليها الاقتصاديون الكلاسيك في تفسريهم للتضخم؛ كما أكد كينز على أهمية سرعة دوران النقود التي يمكن أن تؤدي زيادتها إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار حتى وإن لم يرتفع عرض النقود، بسبب انخفاض التفضيل النقدي للأفراد[2].

ففي هذه النظرية نجد أن كينز قد فرق بين مرحلتين؛ المرحلة الأولى وهي مرحلة التشغيل الجزئي، والمرحلة الثانية هي مرحلة التشغيل الكامل وهي كما يلي:

1. **مرحلة التشغيل الجزئي:** هي المرحلة التي لا يصل فيها الاقتصاد إلى توظيف كامل عوامل الإنتاج وعليه فإن زيادة الطلب الكلي سوف تؤدي إلى زيادة كبيرة في الإنتاج وكذا زيادة الأسعار، وليس بالضرورة أن تؤدي إلى مشكلة التضخم. والارتفاع في المستوى العام للأسعار يمكن أن يحدث في الاقتصاد بسبب جمود الإنتاج؛ مما يقلل من الاستجابة الكاملة للأسعار التي تجعل هذه الزيادة تتحقق في شكل زيادة في الإنتاج[3].
2. **مرحلة التشغيل الكامل:** هي عكس المرحلة السابقة ففي هذه المرحلة يصل الاقتصاد إلى توظيف كامل عوامل الإنتاج؛ فالزيادة في الطلب الكلي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وذلك

---

[1] . إيمان بن زروق، مرجع سابق، ص21.

[2] . نفس المرجع، ص ص21- 22.

[3] . أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص320.

لثبات الناتج القومي الحقيقي، ولمواجهة الاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي وجب رفع الأسعار[1].

أهم الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية:

من بين أهم الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية ما يلي[2]:

- تعتمد النظرية الكينزية على عوامل الدخل وخاصة الدخل القومي في تحليل وتفسير ارتفاع مستوى الأسعار.
- افترض كينز أن الطلب على السلع يتضمن طلب على العمل أيضا وهذا تحليل خاطئ. مخالفا المبدأ الذي أقر بأن الطلب على السلع لا يتضمن طلبا على العمل.
- تتجاهل هذه النظرية جانب العرض في توليد الصدمات التضخمية، حيث تبدأ القوى التضخمية الأولية من جانب العرض وزيادة تكاليف الإنتاج، تكلفة الأجور وتكاليف الإنتاج الأخرى.
- تنقص النظرية الكينزية من أهمية التأثير المباشر لحجم النقود على مستوى الأسعار، وكذا تقول بأن تأثير حجم النقود على الدخل القومي تأثير غير مباشر عن طريق سعر الفائدة.

المطلب الثالث: التفسير الحديث للتضخم.

من بين النظريات الحديثة المفسرة للتضخم ما يلي:

أولا: النظرية النقدية.

أعاد الاقتصادي "ميلتون فريدمان" صياغة العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار في صورة جديدة، حيث أحيا أهمية النقود في السياسة الاقتصادية، فهو يعتبر

[1] . مروان عطون، **مقاييس اقتصادية (النظرية النقدية)**، دار البحث للطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 1989، ص182.

[2] . فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص ص384- 385.

النقود مصدرا للتضخم، حيث أن إصدار نقود جديدة إضافية يــؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي التضخم، كما يرى أن الطلب على النقود يتوقف على الاعتبارات التالية[1]:

- ✓ الدخل أو الثروة باعتباره الم تغير الأساسي في تفسير الطلب على النقود.
- ✓ الإثمان والعوائد من البدائل الأخرى للاحتفاظ بالثروة، وعلى ذلك فإن الطلب على النقود يتطلب المقارنة بين الصور المختلفة للاحتفاظ بالثروة وهو عند فريدمان النقود والسندات والأسهم والأصول العينية ورأس المال الإنساني.

ويلاحظ أن صياغة فريدمان تقترب من صياغة نظرية كمية النقود وإن كانت هناك عــدة فروق بينهما، فإن ما يهمنا هو أن التأكيد على حقيقة أن المحدد الرئيسي للمستوى العام للأسعار، طبقا لهذه النظرية هو تغير النسبة بين ك مية النقود وبين الإنتاج الحقيقي، وكذلك التغير في سرعة دوران النقود أو مقلوبها الذي يعبر عن الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها من دخولهم[2].

كما أن الاقتصاديين أمثال "فريدمان" يرون أيضا أن للتضخم مصدر جبــائي إضــافة إلى المصدر النقدي وذلك عندما ت كون حالة عدم التوازن بين النفقات العمومية والموارد، ولفهم هذه النظريات نبحث في المصدرين الرئيسيين لأسباب التضخم عند هذا المذهب النقدي[3].

ثانيا: نظرية ميزان المدفوعات.

بعد الحرب العالمية الأولى عرفت ألمانيا فترة تضخم مفرط في اقتصادها حيث وضع الاقتصادي "هيلفريش" علاقة بين التحويلات المالية للخارج وإعادة البناء والصيانة لما هدم في الحرب بالنسبة لألمانيا، كما اعتبر أن عجز ميزان المدفوعات وتغيير سعر الصرف يؤديان إلى اتجاهات تضخمية جامحة؛ فقد كان هيلفريش زعيم هذه النظرية بدون منازع.

---

[1] . صغيري فاطيمة الزهرة، مرجع سابق، ص ص26- 27.

[2] . نفس المرجع، ص27.

[3] . نفس المرجع، ص27.

فمن خلال هذه النظرية نجد عدة مراحل تؤدي إلى تغيير الأسعار النسبية، وإلى تعميم الارتفاع العام لمستوى الأسعار؛ وبالرغم أن هذه النظرية ظهرت لتحليل ظاهرة التضخم المفرط في ألمانيا بسبب الحرب العالمية الأولى، إلا أن فعاليتها ظهرت في حالة الأرجنتين لإيجاد العلاقة بين المديونية الخارجية وميزان المدفوعات، تحديد سعر الصرف ومصادر التضخم، وكذلك العلاقة الموجودة بينها وبين تحديد سعر الصرف اللذان يمثلان أهم مصادر التضخم[1].

يوضح هيلفريش أن عملية التحويلات المالية إلى الخارج وخاصة بالنسبة للدولة التي تعاني من مديونية خارجية تعتبر مدينة للدول التي اقترضت منها، وعليه فإن هذه العملية تكون في شكل تحويلات صافية بالعملة الصعبة، مما يحدث عجزا في ميزان مدفوعات الدول المدينة، ولاستعادة التوازن في ميزان المدفوعات يجب التخفيض في قيمة العملة بإجراء تعديل في سعر الصرف، ووفقا لنظرية ميزان المدفوعات فإن تخفيض العملة المحلية ينتج عنه أثرين اثنين: الأول ارتفاع عام للأسعار والثاني ارتفاع عجز الميزانية، وعجز الميزانية يكون ناتج عن النفقات والإيرادات وثقل المديونية الداخلية مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار والأجور بسبب تخفيض قيمة العملة[2].

ثالثا: نظرية تقسيم الدخل.

تزعم هذه النظرية كل من ميشال كالسكي وأوجـــاك، فتعتبر هذه النظرية أن التضخم ناتج عن علاقات قوية بين الفئات الاجتماعية، وعليه تميزت هذه النظرية بالبعد الاجتماعي خلافا عن النظريتين السابقتين كونهـــا أدخلـــت ديناميكيـــة الدخول؛ فالأجراء يرفضون تقسيم دخولهم مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف ومنه ارتفاع الأسعار وانخفاض هوامش الربح

[1] . أسماء ميخاليف، **محددات التضخم مع مقاربة بدوال الاستهلاك**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 01، 2016- 2017، ص52.

[2] . نفس المرجع، ص52.

للمؤجرين، كما أن المؤجرين يرفضون توزيع أرباحهم مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وبالتالي الأجراء يطالبون بدورهم بالزيادة في أجورهم، وحسب كالسكي يؤدي هذا إلى ظهور حلقة مفرغة تدعى حلقة (الأجر والسعر)[1].

حسب هذه الحلقة فإنه إذا كانت علاقة القوى إيجابية أي هناك استجابة لمطالب الأجـــراء برفع أجورهم، وبالتالي هذا الارتفاع يعتبر تكاليف لذا يحمل على الأســـعار، في هـــذه الحالـــة المؤجرون يرفضون توزيع جديد، وإذا حدث العكس أي إذا كانت العلاقة غير ايجابية ففي هذه الحالة يتدهور مستوى المعيشة للأجراء مع ارتفاع عام للأسعار[2].

رابعا: مدرسة اقتصاديات جانب العرض.

يتفق أصحاب هذه المدرسة مع المدرسة النقدية في أن التضخم يحدث نتيجة الإفراط في عرض النقود، ويؤكدون على أن أي ارتفاع في عرض النقود يفوق الزيادة في الإنتاجية سيتسبب في النهاية إلى رفع الأسعار وهبوط قيمة النقود. كما يعتقد منظرو هذه المدرسة أن العودة لقاعدة الذهب من شأنها أن تساهم في خفض معدلات التضخم، وذلك من خلال ما تضعه هذه القاعدة من حد للتوقعات التضخمية، إذ أنها تضع أسسا لاستقرار سعر الصرف ودعم الثقة في عملة الدولار؛ كما أن تثبيت سعر الدولار تجاه الذهب من شأنه أن يحد من قدرة البنوك المركزية على إصدار النقود، ذلك لأن مقدرة البنوك في الإصدار ستكون مقيدة بالمعروض من الذهب، الأمر الذي يؤثر إيجابيا في الحد من عجز الميزانية العامة للدولة، حيث يصبح من الصعب تمويل العجز من خلال الزيادة في الإصدار النقدي الجديد[3].

---

[1] . Himelfarb Célia, **Libéralisme et Huperinflation**, Revue Tiers-monde, N°129, 1992, P112.

[2] . صغيري فاطيمة الزهرة، مرجع سابق، ص29.

[3] . زياد عز الدين طه طالب وكيلان إسماعيل عبد الله، **التأصيل الفكري للنظريات المفسرة لظاهرة التضخم والآثار المتوقعة منها مع إشارة إلى واقع التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003– 2013م)**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 33، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2015، ص402.

المبحث الثالث: التضخم في الجزائر.

إن مشكلة التضخم لها أسباب وتفسيرات عديدة؛ فأسبابه تنقسم إلى شطرين خارجية وداخلية، والجزائر كغيرها من الدول النامية تحاول السيطرة على نسب التضخم والحد منها بواسطة عدة سياسات وإجراءات؛ وهذا ما سنحاول معرفته من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: الأسباب الخارجية للتضخم في الجزائر.

تتمثل أهم الأسباب الخارجية للتضخم في الجزائر فيما يلي:

أولا: التضخم المستورد.

يعتبر التضخم المستورد أحد أهم المصادر الرئيسية للتضخم في الجزائر، فقد سمح اللجوء المتزايد إلى الاستيراد خاصة فيما يتعلق بسلع التجهيز والإنتاج بانتقال التضخم الذي تعاني منه هذه الدول المنتجة للسلع إلى الاقتصاد الوطني. فحسب بنك الجزائر ساهم التضخم المستورد في التضخم المحلي بنسبة 07% خلال فترة (2000– 2013)؛ كما تقاس درجة تأثير التضخم المستورد على التضخم المحلي في الاقتصاد الجزائري بعدة مؤشرات أهمها الأهمية النسبية للواردات في الاقتصاد الوطني[1].

ويحسب معدل التضخم المستورد من خلال العلاقة التالية:

معدل التضخم المستورد = (قيمة الواردات/ قيمة الناتج المحلي الإجمالي) X التضخم العالمي

ثانيا: تطور سعر الصرف.

إن القرار الذي اتخذته الجزائر سنة 1991 والذي اقتضى الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق قد ساهم بجزء كبير في ارتفاع الأسعار والزيادة من حدة التضخم وهذا نظرا للنقطـــتين الأساسيتين التاليتين[2]:

---

[1] . جواهرة صليحة وتومي صالح، **دراسة تحليلية لأسباب التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990– 2016)**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 01، الجزائر، 2019، ص145.

[2] . صغيري فاطيمة الزهرة، مرجع سابق، ص81.

1. **تحرير الأسعار:** إن تحرير الأسعار جملة واردة والذي أدى إلى ارتفاعها بنسبة 300% أحيانا أدى إلى الزيادة من شدة التضخم، وكان من الأولى أن يكون هذا التحرير تدريجيا وحسب نوع السلع والخدمات خاصة وان السوق الجزائرية يفتقر إلى المنافسة وهذا ما يؤدي بالمستهلك بتقبل أي سلعة موجودة في السوق بدون الأخذ بعين الاعتبار ذوقه ومدى حاجته لها أو حتى سعرها.
2. **تعديل سعر الصرف:** أدى الانتقال إلى اقتصاد السوق إلى انتهاج سياسة جديدة لسعر الصرف بعدما تميز بالاستقرار خلال العشريتين التي تلت الاستقلال، فقد تم تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري سنة 1991 بقدر 22% بالنسبة للدولار الأمريكي، والهدف كان إعادة التوازن الخارجي وترقية المنافسة للمؤسسات الوطنية في إطار تحرير التجارة الخارجية وتحويل الدينار في مجال العمليات الجارية. هذا التخفيض في سعر الصرف أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار المواد الأولية المستوردة مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج نظرا للأسعار الحرة التي يشرع في تطبيقها وبالتالي إلى ارتفاع أسعار هذه المنتوجات.

وعليه انطلاقا من العلاقة الموجودة بين سعر الصرف ومعدل التضخم فان التدهور أو التخفيض يتحول على الأسعار بزيادة المنتوج المستورد (تضخم مستورد).

ثالثا: المديونية الخارجية والاختلال في ميزان المدفوعات.

قامت الجزائر في أواخر الثمانينات بمحاولات لتحرير المعاملات الخارجية، مما أدى إلى نشوء سعر صرف مقيم بأعلى من قيمته الحقيقية وتراكم الديون الخارجية وتم تمويل الاستيعاب المحلي وحجم الإنفاق الداخلي المرتفع بواسطة القروض الخارجية، كما أن الجزائر قد دخلت في هذه الفترة في برامج استثمارية ضخمة معتمدة بنسب كبيرة على رؤوس الأموال الخارجية في شكل قروض مكثفة لا تتناسب ومستوى الإنتاجية. كما أن ضعف الإنتاج في القطاع الفلاحي بسبب هجره والتوجه نحو القطاع الصناعي والذي أدى

إلى ارتفاع حجم الاستيراد من المواد الغذائية التي عرفت نموا سريعا في أسعارها الدولية سمح بالتراكم الكبير في حجم المديونية الخارجية. وقد ساهم ارتفاع معدلات خدمة الدين في تفاقم الوضع الاقتصادي، حيث بلغت نسبة خدمات الديون ما يفوق 85% إلى إجمالي الصادرات؛ وقد أصبح هذا التراكم في المديونية الخارجية هاجس لدى السلطات النقدية الجزائرية، لأنه لا يعبر فقط عن العجز في ميزان المدفوعات، وإنما يترجم في الواقع وضعا اقتصاديا معينا له أسبابه التاريخية ومميزاته الخاصة، كما أنها تعتبر أحد العوامل المسببة لحدوث أزمة تمويل داخلي وخارجي ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم[1].

المطلب الثاني: الأسباب الداخلية للتضخم في الجزائر.

تتمثل أهم الأسباب الداخلية للتضخم في الجزائر ما يلي:

أولا: التوسع النقدي.

تعتبر السلطة النقدية هي المسؤولة عن التحكم في الكتلة النقدية بما يتناسب ومتطلبات الاستقرار النقدي؛ فالكتلة النقدية وجميع مكوناتها شهدت ارتفاعا متواصلا في الجزائر في سنوات سابقة؛ وذلك بسبب أن سياسة التنمية في الجزائر تطلبت أموالا باهظة لتحقيق الاستثمارات والمشاريع المسطرة، مما دفع بالدولة إلى الاقتراض واستخدام الوسائل الجبائية وتوسيع الإصدار النقدي حتى بدون مقابل من ذهب أو عملة صعبة في بعض الأحيان، وهذا أدى إلى زيادة الوحدات النقدية في الدورة الاقتصادية بدون مقابل إنتاجي، وهو الامر الذي دفع بالأسعار نحو الارتفاع[2].

[1] . جواهرة صليحة وتومي صالح، مرجع سابق، ص149.

[2] . نفس المرجع، ص139.

ثانيا: ارتفاع الطلب.

إن التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر هي التي زاد ت من حجم الطلب الكلي لدى كل من المؤسسات والأفراد ولقد ساهمت عدة عوامل في زيادة الطلب منها[1]:

- كمية النقود المتداولة في الاقتصاد المحلي.
- ضعف الإنتاجية الناتجة عن انخفاض معدل الإنتاج والغيابات الكثيرة.
- ونقص الخبرة والكفاءة لدى العمال.
- قلة التجهيزات أو سوء تسييرها في بعض القطاعات.

هذا الضعف في الإنتاج يؤدي إلى انخفاض مستوى العرض؛ مع ارتفاع المداخيل الموجهة نحو الاستهلاك فتؤدي إلى زيادة الطلب على العرض وبالتالي حدوث التضخم.

يشكل قطاع الأجراء الجزء الأكبر من مستهلكي السلع والخدمات في البلاد ومنه تكون الأجور العنصر الأكثر أهمية في تحديد المستوى العام للطلب الكلي حيث أن كل زيادة في هذه الأخيرة تؤثر على مستوى الأسعار، لأن هناك فرق زمني بين فترة ارتفاع الطلب المحسوسة على مستوى سوق السلع والخدمات وفترة تعديل الجهاز الإنتاجي الوطني الذي يتطلب مدة زمنية طويلة حتى يتكيف مع الطلب الجديد، وبالتالي ارتفع الفرق بين العرض والطلب مما شجع على اللجوء إلى الاستيراد، وظهور ما يسمى بالفجوة التضخمية بين الطلب الكلي والعرض الكلي[2].

ثالثا: ارتفاع تكاليف الإنتاج.

إن التكاليف هي جميع المدفوعات الفعلية والمقدرة التي تتضمن: الأجور، الإيجارات، الفوائد والأرباح ...الخ. ففي الجزائر قدرت مساهمة كتلة الأجور في تكاليف الإنتاج لدى

---

[1] . مدحت محمود العقاد وصبحي تادرس قرصية، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1983، ص250.

[2] . صغيري فاطيمة الزهرة، مرجع سابق، ص66.

المؤسسات الجزائرية بنسبة تتجاوز 41% ووصلت في بعض الأحيان إلى نسبة 90% من مجمل التكاليف التي تتحملها المؤسسة للحصول على السلع النهائية، فارتفاع مستوى الأجور النقدية يؤدي إلى زيادة الاستهلاك العائلي ومن ثم إلى زيادة في طلب الكلي نتيجة المرونة العالية بين هذا الأخير ووحدة الأجر النقدي وبالتالي فإذا كانت هناك زيادة في الأجور النقدية من دون زيادة مناظرة في الإنتاج الحقيقي فسوف يؤدي ذلك إلى ما يعرف بالفجوة التضخمية[1].

رابعا: ارتفاع الانفاق العام والمديونية العمومية.

إن التطور الذي حدث في ميزانية الدولة وتراكم المديونية العمومية لعب دورا مهما في تكوين الضغوط التضخمية، حيث أن لمستوى الانفاق تأثير مباشر على مكونات السيولة المحلية؛ كما أنه يعتبر أحد أهم مكونات الانفاق الكلي. فقد تطور الانفاق خلال السنوات الماضية بشكل سريع وهي الفترة المتزامنة مع تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، أما الدين العام عرف خلال نفس الفترة تراجع، كما أن نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي تراجعت هي الأخرى بسبب استمرار الدولة في تطبيق برنامج دعم النمو[2].

المطلب الثالث: السياسات المتبعة لمواجهة التضخم في الجزائر

إن الجزائر كغيرها من الدول تسعى دائما لمواجهة التضخم والحد منه وذلك عن طريق اتباع سياسات نقدية ومالية تساعدها على ذلك؛ ومن بين هذه السياسات المتبعة ما يلي:

[1] . تومي صالح، **النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988- 2002)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001- 2002، ص35.

[2] . جواهرة صليحة وتومي صالح، مرجع سابق، ص142.

أولا: معدل إعادة الخصم.

إعادة الخصم هو وسيلة يلجأ البنك بموجبها إلى البنك المركزي للحصول على السيولة مقابل التنازل له عن سندات قام هذا البنك ذاته بخصمها للغير في مرحلة سابقة، ويمكن أن تكون هذه السندات تجارية أو عمومية، لكن دون أن يتعدى تاريخ استحقاقها مدة معينة تحدد حسب نوع السندات وطبيعتها، ولقد كان معدل الخصم ثابتا منذ 1961 إلى 1986 مقدر بـــ: 2.75%، إلا أنه منذ هذا التاريخ وإلى غاية 1989 عرف تغيرات عديدة وكان أصغر من معدل الفائدة الدائن مما لم يحفز البنوك التجارية على تعبئة الادخار الخاص[1].

وتتم عملية إعادة الخصم وفق الشروط التي حددها قانون النقد والقرض للبنك المركزي الجزائري كالآتي[2]:

- إعادة خصم سندات المعاملات التجارية المضمونة سواء كانت من الجزائر أو من الخارج.
- إعادة الخصم لمستندات تمويل القروض الموسمية أو قروض التمويل قصيرة الأجل للمرة الثانية بشرط ألا تتعدى المدة أكثر من ستة أشهر، مع إمكانية تجديد هذه العملية دون أن تتجاوز مدة المساعدة سنة كاملة.
- إعادة الخصم للسندات المصدرة أساسا لإحداث قروض متوسطة الأجل للمرة الثانية بشرط أن تتجاوز المدة الأقصى ستة أشهر، ويمكن تجديدها دون أن تتعدى مدة التجديدات ثلاث سنوات؛ هذه العملية لا يقوم بها البنك المركزي إلا إذا كان هدف

[1] . سمية بلقاسمي ومبارك بوعشة، **السياسات المتبعة للحد من التضخم في الجزائر (دراسة تحليلية للفترة 1990-2014)**، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 01، العدد 12، الجزائر، جوان 2017، ص323.

[2] . ماجدة مدوخ، عتيقة وصاف، **أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 08- 09 مارس 2005، ص301.

القروض المتوسطة المعنية هو تمويل إحدى العمليات التالية: تطوير وسائل الإنتاج، تمويل الصادرات أو إنجاز السكنات.

ثانيا: سياسة السوق المفتوحة.

قام البنك المركزي بإتباع هذه السياسة نتيجة دخول الجزائر في اقتصاد السوق سنة 1991، ففي أواخر عام 1995 بدأت الحكومة في تنفيذ نظام رسمي للمزايدات لبيع سندات الخزينة القابلة للتداول في سوق النقد؛ وانخفضت أسعار الفائدة على هذه السندات في أواخر سنة 1996 إلى 17,5% مقابل 22,5% في أوائل 1996 وهذا بغرض التخفيض من معدلات التضخم، وقد سهل هذا النظام تطبيق عمليات السوق المفتوحة من جانب بنك الجزائر في ديسمبر 1996[1].

ثالثا: معدل الاحتياطي الاجباري.

تعتبر سياسة الاحتياطي الإجباري أداة فعالة لامتصاص السيولة الفائضة لدى البنوك ومعاجلة نمو الكتلة النقدية في الجزائر، وهي من الآليات الرقابية التي استحدثها القانون 10/90 وحدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلا في الحالات الضرورية المنصوص عليها قانونا، وفوض له استخدامها كأداة للسياسة النقدية[2]. إلا أن الأمر 11/03 المعدل والمتمم للقانون السابق لم يذكر هذه الأداة بصورة مباشرة، غير أن بنك الجزائر أعاد تقنينها عبر تعليمة صادرة عنه سنة 2004، والتي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع لمعدل الاحتياطي الإجباري الذي يمكن أن يصل إلى 15% من دون استثناء وبالأسلوب نفسه؛ بالإضافة إلى ذلك يتضمن تطبيق هذه السياسة في

[1] . صغيري فاطيمة الزهرة، مرجع سابق، ص90.

[2] . سمية بلقاسمي ومبارك بوعشة، مرجع سابق، ص325.

الجزائر منح بنك الجزائر عائدا على الاحتياطات الإجبارية في شكل فائدة يتم احتسابها انطلاقا من حجم الاحتياطات، ومدة مكوثها لدى البنك[1].

رابعا: آلية استرجاع السيولة.

تعتمد هذه الآلية على استدعاء بنك الجزائر البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي، لتضع لديه حجما من سيولتها في شكل ودائع في مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق، وذلك عن طريق مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر. وتتميز في أنها أكثر مرونة من الاحتياطات الإجبارية؛ حيث من الممكن تعديلها يوما بعد يوم، وليست إجبارية بما يسمح لكل بنك بإمكانية تسيير سيولته، وتعتبر آلية استرجاع السيولة بالمناقصة أسلوبا مماثل لآلية المزادات على القروض التي استخدمها بنك الجزائر بداية من سنة 1995، بغرض تمويل البنوك التجارية في الوقت التي عانت العجز في السيولة. إلا أن فائض السيولة التي تعاني منه البنوك التجارية دفع ببنك الجزائر إلى استخدام الأسلوب نفسه، لكن بعكس الأطراف، إذ أن بنك الجزائر هو الطرف المقترض والبنوك التجارية هي الطرف المقرض، وتظهر مرونة آلية استرجاع السيولة في الحرية التي تمنح لبنك الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه، وحجم السيولة التي يرغب في سحبها من السوق، والتي قد لا يتم تحقيقها عبر سياسة الاحتياطي الإجباري، ونظرا لما تتمتع به هذه الآلية من مرونة فقد أصبحت تمثل الأداة الرئيسية لتنفيذ السياسة النقدية لبنك الجزائر خصوصا في ظل ما تشهده البنوك من فائض وقد رفع بنك الجزائر بقوة مبالغ استرجاع السيولة ابتداء من 2007 مقابل الاتجاه التصاعدي للسيولة البنكية، باعتبار أن العوامل المستقلة المساهمة في السيولة يفوق مبلغ العوامل المستقلة المقلصة[2].

[1] . سمية بلقاسمي ومبارك بوعشة، مرجع سابق، ص325.

[2] . نفس المرجع، ص ص327- 328.

خامسا: الرقابة الضريبية.

عززت الجزائر قوة الميزانية بإعادة تشكيل نظامها الضريبي والاتجاه نحو تخفيض الاعتماد على الإيرادات الهيدروكربونية تدريجيا، وقد سجلت خلال التسعينات زيادة في الإيرادات المالية بحوالي 6 % من إجمالي الناتج المحلي، وجاء هذا الأداء القوى بفضل الإجراءات التالية: (تعديل سعر الصرف/ زيادة الواردات/ تحرير التجارة/ تقوية النظام الضريبي/ توسيع القاعدة الضريبية والجباية البترولية والرسوم الجمركية على القيمة المضافة)، وتم تقليص مجال الإعفاءات الضريبية مع ترشيد استخدام النفقات وإصلاح هيكل الضرائب الجمركية مع توسيع الضريبة على القيمة المضافة وهذا من خلال اتفاق التمويل الموسع[1].

سادسا: الوديعة المغلة للفائدة.

إن هذه الأداة عبارة عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر في شكل عملية على بياض في صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر، تستحق عن هذا القرض فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها ومعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر، وبالرغم من حداثة تطبيق هذه الآلية إلا أنها مثلت أكثر الأدوات نشاطا خلال سنة 2006، فمعدل الفائدة على التسهيلة الخاصة بالوديعة يمثل معدل فائدة مرجعي بالنسبة للسوق النقدية وبنك الجزائر في ظل انعدام العمليات الأخرى كإعادة الخصم وإعادة التمويل لدى بنك الجزائر[2].

[1] . الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة، الجزائر، 1996، ص195.

[2] . فضيل رايس، **تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000- 2011)**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 61 و62، 2013، ص201.

سابعا: سياسة الانفاق العام.

في حالة وجود عجز في الميزانية تقوم السلطات الحكومية بتطبيق سياسة تقليص الإنفاق العام، وهذا عن طريق إنقاص حجم الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري؛ ففي سنوات التسعينات هبطت النفقات في الميزانية بحوالي 5 % من إجمالي الناتج المحلي بسبب العديد من تدابير السياسة المالية، بما في ذلك إتباع سياسة دخول متشددة وتحرير الأسعار وتحسين ترتيب الأولويات لمشاريع الاستثمارات العامة، وقد استخدم جزء من الوفرات الناتجة عن هذه التدابير لإزالة العجوزات شبه المالية وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي[1].

ثامنا: سياسة الرقابة على الأسعار والأجور.

إن سياسة الرقابة على الأسعار والأجور من الإجراءات المهمة الواجب إتباعها في حالة وقوع ظاهرة التضخم بالتكاليف؛ فسياسة الأجور هدفها تقليل الفرق الكبير بين مداخيل مختلف شرائح المجتمع وتمثل التكلفة الكبرى التي تدخل في تكلفة الإنتاج؛ وعليه يجب تطبيق رقابة مباشرة وصارمة لتثبيت معدل الأجور لمدة زمنية معينة، والجزائر عرفت خلال الستينات والسبعينات استقرار كبير في مستوى الأجور واستمر هذا الاستقرار إلى غاية الثمانينات، ومع بداية التسعينات واستقلالية المؤسسات العمومية أصبحت الأجور تحدد على أساس اتفاقية جماعية بالتشاور بين الحركة النقابية الممثلة للعمال وأرباب العمل في القطاع العام والخاص، أما سياسة الأسعار فقد عرفت منعرجات مختلفة متباينة، من خلال مختلف المخططات مثل تخطيط نظام الأسعار الذي يخدم الأهداف الاقتصادية، وفي سنة 1991 تم تثبيت الأسعار وفق قانون المالية ولكن هذا التثبيت لم يدم طويلا وتم التخلي عنه في السداسي الثاني من نفس السنة مما أدى إلى ارتفاع أسعار معظم السلع[2].

[1] . صغيري فاطيمة الزهرة، مرجع سابق، ص92.

[2] . الهادي خالدي، مرجع سابق، ص ص195- 196.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في مضمون هذا الفصل نستنتج أن التضخم ظاهرة اقتصادية تعبر عن الخلل الاقتصادي التوازني بين الطلب الكلي والعرض الكلي نتيجة عدم مرونة وتخلف قطاع الإنتاج؛ وقد تميز اقتصاد الجزائر بطلب متزايد مستمر وعرض ناقص مما أدى إلى ارتفاع مستوى الأسعار بشكل مفرط، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى أسباب خارجية وداخلية فمن أهم الأسباب الخارجية نجد اللجوء المتزايد إلى الاستيراد أما الداخلية نجد ارتفاع تكاليف الإنتاج وعجز الميزانية العامة. ولمحاربة التضخم اتبعت الجزائر عدة سياسات وإجراءات منها سياسات نقدية وأخرى مالية.

الفصل الثالث:

التجارة الخارجية والتضخم في الجزائر

خلال الفترة (2000/ 2020)

الفصل الثالث: التجارة الخارجية والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2000/ 2020)

تمهيد:

تعد التجارة الخارجية إحدى الركائز الأساسية في الاقتصاد، من خلال ما توفره من مكاسب ومساهمات أي آثار إيجابية على الاقتصاد، كما قد تتسبب في تبعات تعيقه كارتفاع معدلات التضخم. وبعد ما تطرقنا لكل من التجارة الخارجية والتضخم الاقتصادي في الفصلين السابقين؛ يتضح لنا أنه هناك علاقة وطيدة بينهما، غير أنه هناك خلاف حول طبيعة هذه العلاقة، فيرى البعض أن التجارة الخارجية وتحريرها تقلل من معدل التضخم ويرى البعض الأخر العكس.؛ وسنتناول من خلال هذا الفصل معرفة أثر التجارة الخارجية على التضخم الاقتصادي في الجزائر، من خلال ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: العلاقة بين التجارة الخارجية والتضخم في الجزائر.

المبحث الثاني: تطور حجم الصادرات والواردات في الجزائر خلال (2000/ 2020)

المبحث الثالث: تطور التضخم في الجزائر خلال (2000/ 2020)

المبحث الأول: دراسة العلاقة بين التجارة الخارجية والتضخم في الجزائر.

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى علاقة التجارة الخارجية والتضخم الاقتصادي في الجزائر، بالتركيز خصوصا على تقدير معدل التضخم بالجزائر وكذا علاقة التضخم المستورد بالتجارة الخارجية.

المطلب الأول: تقدير معدل التضخم في الجزائر.

يحسب معدل التضخم في الجزائر من طرف الديوان الوطني للإحصائيات في كل شهر**t**، من خلال نسبة التغير في مستوى مؤشر أسعار الاستهلاك في الشهر **t**؛ مقارنة مع مستوى المؤشر في الشهر السابق **(t-1)**؛ وعلى سبيل المثال يمكن حساب معدل التضخم بالعلاقة التالية[1]:

$$INF_t = [(IPC_{t/2001} - IPC_{t-1/2001}) / IPC_{t-1/2001} \times 100]$$

بحيث أن:

- INF_t: هو معدل تضخم أسعار الاستهلاك في الشهر **t.**
- $IPC_{t/2001}$: مستوى مؤشر أسعار الاستهلاك للشهر**t** مقارنة مع سنة الأساس 2001.
- $IPC_{t-1/2001}$:مستوى مؤشر أسعار الاستهلاك للشهر**t-1** مقارنة مع سنةألساس2001.

فعلى سبيل المثال سجل مؤشر أسعار الاستهلاك الوطني لشهر أفريل من سنة 2001 مقارنة مع سنة الأساس 2002 مستوى مقدر بـــ: 218.3 =$IPC_{avril2001/2002}$؛ أي بزيادة في الأسعار تقدر بـــ: 118.3% مقارنة مع سنة 2002. وسجل مؤشر أسعار الاستهلاك على المستوى الوطني لشهر ماي من نفس السنة مقارنة مع سنة الأساس مستوى مقدر بـــ:

[1] . السعيد هتهات، **النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج *ARCH* في الفتـــرة (1990-2020)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم، فرع العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2020-2021، ص90.

222 =$IPC_{mai2001/2002}$؛ أي بزيادة في الأسعار تقدر بـــ: 122% من سنة 2002. وعليه يمكن حساب معدل التضخم الشهري لشهر ماي؛ بالتغير الشهري مقارنة مع الشهر السابق أفريل من خلال العلاقة التالية[1]:

$$INF_{2001} = INF_t = (IPC_{mai2001/2002} - IPC_{avril2001/2002}) / IPC_{avril2001/2002} \times 100 = 1.70.$$

وعليه نستنتج أن تضخم المستوى العام للأسعار بالنسبة لشهر ماي مقارنة بشهر أفريل 2001 بـــ: 1.70%.

المطلب الثاني: علاقة التضخم بالتجارة الخارجية.

يمكن تحديد العلاقة بين التجارة الخارجية والتضخم الاقتصادي من خلال المعادلات التالية[2]:

تتحد الأسعار في الأسواق من خلال تفاعل كل من العرض والطلب **D** أي أن السعر دالة لهاذين الأخيرين: $P = f(D,S)$ **(1)**

وعليه من أجل تفسير سلوك الأسعار لابد من تحديد المتغيرات التي تأثر في الطلب والعرض.

تبرز علاقة الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الدولي من خلال معادلة الدخل التالية:

$$Y= C + I + G+ X - M \quad (2)$$

حيث أن Y الناتج الداخلي الخام/ C الاستهلاك الخاص/ I الاستثمار الخاص/ G الإنفاق الحكومي/ X الصادرات/ M الواردات.

[1] . السعيد هتهات، مرجع سابق، ص90.

[2] . عيسى شقبقب وراضية بن زيان، **أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الجزائر**، مجلة بحوث، العدد 11، الجزء 02، جامعة الجزائر 03، دون سنة، ص93.

لتبسيط العلاقة (2) نفترض أن ***E*** يمثل الإنفاق الخاص(**C+I**) وأن **A** تمثل الاستيعاب المحلي (**E+G**)؛ وعليه يمكن كتابة العلاقة (2) بالشكل التالي[1]:

$$A-Y=M-X \quad (3)$$

تمثل المعادلة (3) العلاقة بين الميزان التجاري والعرض المحلي للسلع والخدمات فإذا سجل الاقتصاد عجزا محليا أي أن الاستيعاب المحلي **A** أكبر من الإنتاج الداخلي الخام **Y** أو بعبارة أخرى الطلب على السلع والخدمات يفوق العرض، مما يجعل الاقتصاد يضطر إلى اللجوء إلى الاستيراد لتغطية العجز مما يتفتح الباب أمام انتقال التضخم.

بإعادة ترتيب المعادلة (3) نحصل على:

$$X + A = M + Y \quad (4)$$

تشير المعادلة (4) إلى أن الطلب الكلي يتكون من طلب محلي **A** وطلب خارجي **X**. أما العرض الكلي فيتجزأ إلى عرض السلع والخدمات المنتجة محليا **Y**، والمستوردة **M**. وبهذا يمكن القول أن الانتاج الداخلي الخام موجه إلى السوق المحلية بقدر (**Y - X**) وإلى السوق الخارجية بقدر **X** وعليه يمكن صياغة المعادلة (4) على النحو التالي[2]:

$$A = M + (Y - X) \quad (5)$$

إذا افترضنا أن الإنفاق الحكومي ***G*** تتحكم به أدوات السياسة المالية، فإن تغيرات الطلب المحلي تحدده محددات الإنفاق الخاص ***E*** والتي هي الإنتاج الداخلي الخام وسعر الفائدة أي:

$$A = f(Y,i) \quad (6)$$

أما بالنسبة للصادرات وبافتراض أن الاقتصاد قيد الدراسة اقتصاد صغير (لضالة نسبة صادرات هذا الاقتصاد إلى إجمالي الصادرات العالمية، بحيث أن التغيرات في حجم صادراته لا تؤثر على الأسعار العالمية) وعلى ذلك، فإن تقدير حجم الصادرات في اقتصاد

[1] . عيسى شقبقب وراضية بن زيان، مرجع سابق، ص93.

[2] . نفس المرجع، ص94.

صغير كالاقتصاد الجزائري يتم على أساس صياغة دالة عرض للصادرات وذلك بإدراج حجم الطلب الدولي، مع الأخذ في الحسبان التطورات في الأسعار العالمية من أسعار البترول والمنتوجات الغذائية وأيضا منافسة الصادرات بالنسبة للسلع العالمية وأسعار الصرف.

حيث تكون دالة الصادرات كما يلي: ***Yw*** يمثل الطلب الدولي، ***Pw*** الأسعار العالمية، ***Pxw*** تنافسية الصادرات بالنسبة للسلع العالمية، ***R*** أسعار الصرف حجم الطلب على الواردات يتأثر بالطلب الداخلي، بتنافسية الواردات وأسعار الواردات وأسعار الصرف أي[1]:

$$M = f\,[Di, Pm, (Pm/Py) \times R] \qquad (7)$$

حيث أن: ***Pm*** أسعار الواردات، ***Di*** الطلب الداخلي، ***(Pm/Py)*** تنافسية الواردات.

وبإحلال دالة الطلب ودالة العرض في دالة السعر نتحصل على:

$$P = f\,[Di, Pm, R, (Pm / Py)\ Yw, Pw, Pxw, i] \qquad (8)$$

من خلال المعادلات السابقة نستنتج أن هناك: علاقة إيجابية طردية بين الصادرات ومعدل التضخم وعلاقة عكسية طردية بين الواردات ومعدل التضخم.

المطلب الثالث: قنوات ومؤشرات تنقل التضخم المستورد.

عندما نتحدث دائما عن التجارة الخارجية وعن الصادرات والواردات والتضخم يجدر بنا الإشارة إلى التضخم المستورد لأنه يكون نتيجة التبادلات التجارية الدولية.

1. قنوات تنقل التضخم المستورد:

هناك عدة أراء حول قنوات انتقال التضخم عبر الدول، حيث اختلف الاقتصاديون حول تسمية هذه القنوات إلا أنهم يعبرون عن نفس الفكرة لعملية الانتقال الدولي للتضخم أي التضخم المستورد، وفيما يلي سنورد أهمها[2]:

---

[1] . عيسى شقبقب وراضية بن زيان، مرجع سابق، ص94.

[2] . سليمة لفضل وفاطمة دحماني، **التضخم المستورد والتبعية للخارج (دراسة قياسية لأثر العوامل الخارجية في إحداث الظاهرة التضخمية في الاقتصاد الجزائري)**، مجلة الإبداع، المجلد 12، العدد 01، 2022، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص377.

- **قناة المداخيل:** يرى الاقتصادي هنري مرسيلون أن بعض تذبذبات الدخل من البلد المصدر يكون تأثيرها على شكل ارتفاع الطلب الفعال على البلد المستقبل وبالتالي ظهور ضغوط تضخمية، ويمكن لهذه التذبذبات في الدخل أن تنتج إما عن طريق ارتفاع صادرات أو الكتلة النقدية للبلد المستقبل.
- **قناة التكاليف:** فبارتفاع أسعار المنتجات المستوردة من بلد أو عدة بلدان يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الانتاج وأسعار الاستهلاك بالنسبة للبلد المستقبل، وبذلك فإن الضغوط التضخمية ترتفع بسرعة إذا لم ينخفض الطلب على المنتجات المستورد، ومنه فإن الضغوط التضخمية يمكن أن تنتقل عبر قناتين إحداهما مباشرة والأخرى غير مباشرة بالنسبة للقناة المباشرة فارتفاع أسعار السلع القابلة للتبادل تؤدي في بلد صغير منفتح على التجارة الخارجية وسعر صرف ثابت إلى ارتفاع هذه السلع في الاقتصاد المحلي في المرحلة الأولى وبارتفاع هذه الأخيرة مقارنة بالسلع غير قابلة للتبادل تحدث أثر الإحلال.
- أما القناة غير المباشرة في انتقال التضخم المستورد فهي تتعلق بميزان المدفوعات، فتغير الأسعار النسبية يؤثر على توازن الميزان التجاري، الأمر الذي يؤثر على تدفقات رؤوس الأموال الخاصة وبذلك عرض النقود والدخل فتتغير أسعار السلع غير قابلة للتبادل

ولعل التحليل الأعمق هو الذي قام به المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية ***NBER*** أين بين أن التضخم ينتقل عبر أربع قنوات هي[1]:

✓ **قناة إحلال السلع:** وهي تعني الأثر المباشر للأسعار العالمية على الأسعار المحلية.

[1] . سليمة لفضل وفاطمة دحماني، مرجع سابق، ص377.

- ✓ **قناة تدفقات الأصول والروابط النقدية:** ونقصد بها أثر المداخيل القادمة من الخارج على العرض النقدي والطلب المحلي الفعال.
- ✓ **قناة الأسعار:** وهي القناة التي من خلالها تؤثر الأسعار العالمية على الأسعار المحلية قناة احلال العملة (سعر الصرف).

2. مؤشرات تنقل التضخم المستورد:

إن للتجارة الخارجية دور مهم في تحديد مستوى الأسعار المحلية كونها المرآة التي تعكس هيكل انتاج الاقتصاد الوطني؛ ومن هنا تأتي أهمية دراسة المؤشرات التي تؤثر في ارتفاع أسعار سلع الواردات على الأسعار السلع المحلية في الاقتصاد الجزائري ولعل أهم هذه المؤشرات هي[1]:

- درجة الانكشاف الاقتصادي.
- نسبة الاستيعاب المحلي للإنتاج الداخلي الخام.
- طبيعة هيكل الواردات.

الجدول رقم 04: مؤشرات التضخم المستورد خلال (2000/ 2014)

السنوات	الواردات	الصادرات	درجة الانكشاف الاقتصادي %	نسبة الاستيعاب المحلي للإنتاج الداخلي الخام %	معدل التضخم %
2004 -2000	1 094 750	1 546 152	59	76,69	3.75
2009 -2005	2 552 907	4 354 905	72,66	75,11	3.59
2014 -2010	4 401 028	5 444 321	66,96	70,11	5.15

المصدر: عيسى شقبقب وراضية بن زيان، مرجع سابق، ص96.

[1] . عيسى شقبقب وراضية بن زيان، مرجع سابق، ص ص95- 96.

من خلال الجدول نرقم 04 ستنتج أن الواردات الجزائرية في منحى متصاعد ابتداء من الفترة الأولى إلى فترة الثالثة ويعود ذلك إلى الإنعاش الاقتصادي ودعم نمو الاقتصادي، إلا أن معدلات التضخم عرفت تراجع خلال هذه الفترة بالرغم من العودة تسجيل معدلات موجبة للنمو الاقتصادي للفترتين الأولى والثانية، ويعود ذلك أساسا إلى تطبيق البنك المركزي لسياسة نقدية تحد من نمو الكتلة النقدية واستهداف التضخم.

أما بالنسبة للصادرات فقد عرفت تزايدا كبيرا طيلة الفترات الموضحة في الجدول ولعل أكبر معدلات النمو كانت في الفترة 2010/ 2014 ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع أسعار البترول أين قفز سعر البرميل الواحد إلى أكثر من 80 دولار سنة من 2010، كما أن لتدهور قيمة العملة المحلية دور كبير في ارتفاع حجم الصادرات؛ ونلاحظ كذلك ارتفاع معدل التضخم بدرجة كبيرة في الفترة الأخيرة الموضحة في الجدول بنسبة 5% مقارنة بالفترات السابقة ولعل أهم أسباب التضخم في هذه الفترة اعتماد الجزائر على صادرات المحروقات فقط.

وكما نلاحظ أيضا أن نسب الاستيعاب المحلي للإنتاج الداخلي الخام ودرجة الانكشاف الاقتصادي بقية مستقرة طيلة الفترات الموضحة في الجدول؛ ويمكن تفسير هذا الاستقرار إلى دعم الجزائر للنمو الاقتصادي من خلال الانفاق الحكومي الذي صاحبه نمو في كل من الصادرات والواردات الجزائرية.

المبحث الثاني: تطور حجم الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة (2000/ 2020)

في هذا المبحث سيتم عرض احصائيات حول تطور الصادرات والواردات والصادرات خارج المحروقات بالجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (2000/ 2020).

المطلب الأول: تطور حجم الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2000/ 2020).

إن للصادرات أهمية كبيرة في اقتصاد أي دولة؛ فهي أحد أهم الآليات لمعدلات نمو الناتج المحلي من خلال توسيع نطاق السوق، فالزيادة في الصادرات عموما تساعد على إزالة العوائق الاقتصادية أمام التنمية الاقتصادية، ففي هذا المطلب سنتناول تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000/ 2020).

الجدول رقم 05: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000/ 2020).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات	22.03	19.09	18.71	24.46	32.22	46.33	54.74	60.59	78.59
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات	45.18	57.09	72.89	71.74	64.48	60.04	34.57	29.31	34.57
السنوات	2018	2019	2020						
الصادرات	41.15	35.31	21.93						

المصدر: بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية بموقع بنك الجزائر

(www.bank-of-algeria.dz03/05/2024.12:58)

الشكل رقم 04: منحى تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000/ 2020).

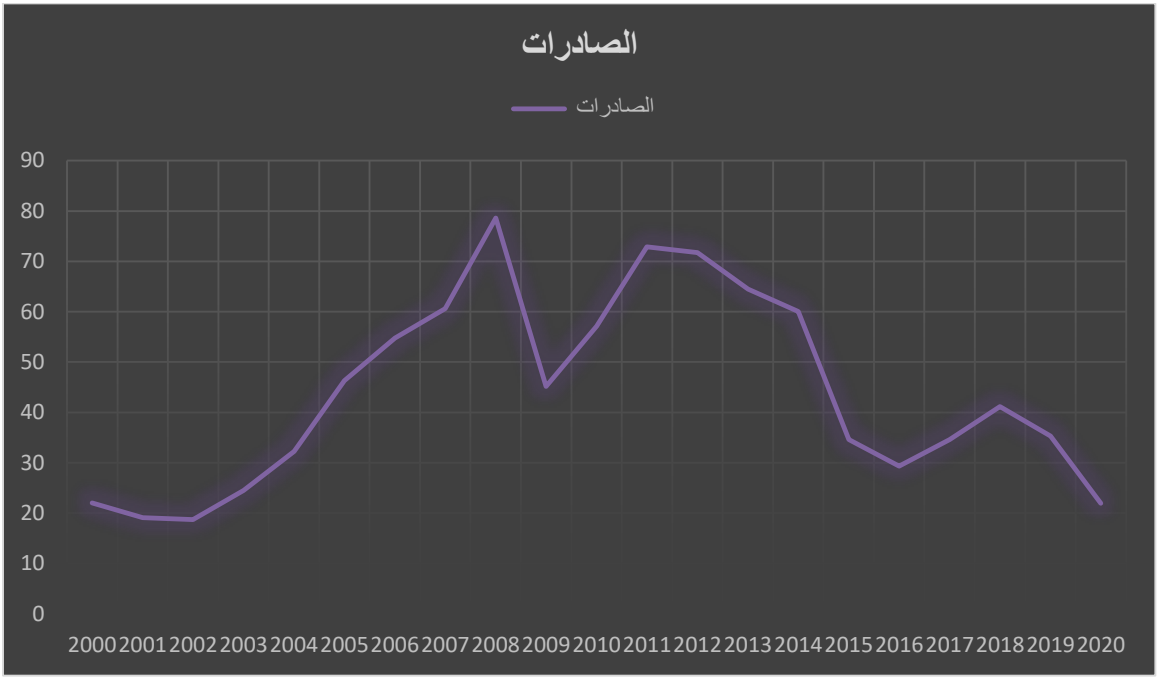

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات الجدول رقم 05.

من خلال الجدول رقم 05 والشكل رقم 04 نلاحظ أن الصادرات الجزائرية عرفت فائضا وارتفاعا وتزايدا طوال فترة الدراسة (2000/ 2020)؛ حيث عرفت الصادرات رصيد ايجابيا خلال سنة 2000 وقدر بـــ: 22.03 مليار دولار، ولعل السبب الرئيسي لهذا الارتفاع هو اعتماد الجزائر على الصادرات النفطية وارتفاع أسعار البترول التي كانت سببا في تحقيق الرصيد الإيجابي. كما أن هذا الرصيد انخفض خلال السنتين التاليتين ليصل إلى 19.09 مليار دولار و18.71 دولار على التوالي وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط في العالم، ويعود بعدها معدل الصادرات إلى التذبذب والتزايد النسبي في السنوات ما بين 2003 إلى غاية 2007.

ونلاحظ كذلك من خلال الجدول والشكل أنه في سنة 2008 عرفت الصادرات الجزائرية أعلى قيمة لها وهذا لأول مرة في تاريخ الجزائر وقدر حجم الصادرات بـــ: 78.59 مليار دولار؛ كما عرفت الصادرات في الفترة ما بين (2009/ 2014) تذبذب بين

انخفاض وارتفاع نسبي وصل إلى ما بين 45.18 مليار دولار إلى 60.04 مليار دولار، لكن سرعان ما عادت الصادرات إلى الانخفاض الملحوظ والضعيف نسبيا ما بين (2015/ 2020) لتقدر حجم الصادرات خلال هذه الفترة ما بين 34.57 مليار دولار إلى 21.93 مليار دولار سنة 2020 وذلك بسبب تراجع أسعار النفط والجزائر تعرضت لضغوط مالية بسبب انتشار حائجة فيروس كورونا التي تسببت في انخفاض الطلب العالمي على النفط وهبوط الأسعار.

المطلب الثاني: تطور حجم الواردات في الجزائر خلال الفترة (2000/ 2020).

إن الواردات مهمة في اقتصاد دول العالم؛ فهي أحد أهم آليات توسيع نطاق السوق والتبادل الدولي، فالزيادة في الواردات عموما تساعد على زيادة العوائق والظواهر الاقتصادية كالتضخم المستورد مثلا والعكس صحيح، ففي هذا المطلب سنتناول تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000/ 2020).

الجدول رقم 06: تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000/ 2020).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الواردات	9.35	0.56	12.01	13.32	17.95	19.86	20.68	26.35	38.07
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الواردات	37.40	38.9	46.93	51.57	55.02	59.44	52.65	49.44	48.98
السنوات	2018	2019	2020						
الواردات	48.57	44.63	35.55						

المصدر: بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية بموقع بنك الجزائر (www.bank-of-algeria.dz03/05/2024.13:15)

الشكل رقم 05: منحى تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000/ 2020)

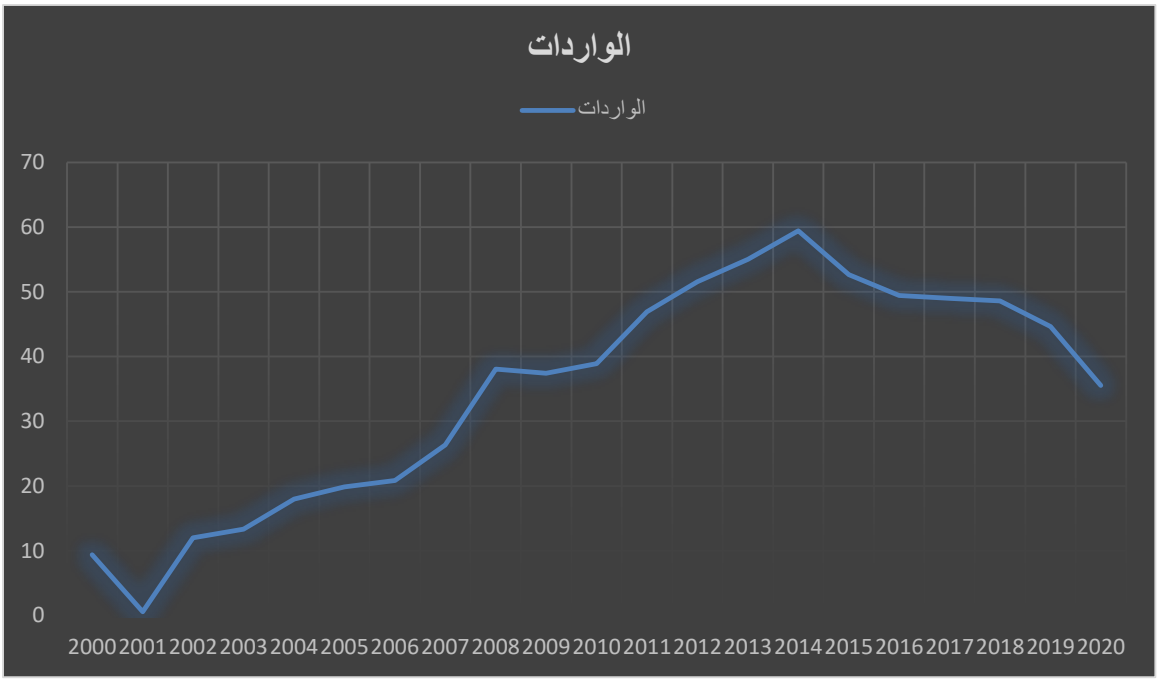

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات الجدول رقم 06.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 06 والشكل رقم 05 أن الواردات الجزائرية في سنة 2000 و2001 كانت منخفضة جدا، لكن منذ سنة 2002 إلى غاية 2014 عرفت الواردات تزايد وارتفاعا مستمرا حيث بلغت سنة 2014 أقصى قيمة قدرت بـــ: 59.44 مليار دولار، وهذا نتيجة لانتعاش الاقتصاد من خلال ارتفاع سعر البترول والغاز وكذا اتباع الجزائر سياسة توسيع القاعدة الاقتصادية من خلال استيراد مختلف السلع والموارد الأولية التي تدخل في تركيب بعض الصناعات التي أدخلتها الجزائر حديثا في الاقتصاد مثل تركيب السيارات، وفي سنة 2015 عادت الواردات الجزائرية إلى الانخفاض من جديد وهذا بسبب تطبيق الجزائر لسياسة التقشف وتقليل الاستيراد، من أجل ترشيد الإنفاق العام والمحافظة على التوازن الخارجي ومنها التقليل والإنقاص من حجم الواردات.

ولكن في سنة 2020 لوحظ انخفاض في قيمة الواردات بنسبة 35.55 مليار دولار وهذا الانخفاض كان بسبب الأزمة الصحية التي أعلنتها الجزائر بسبب انتشار وباء كورونا والتي اضطرت الحكومة بسببه إلى اتخاذ عدة إجراءات للحفاظ على المخزون من المواد الأساسية.

المطلب الثالث: تطور حجم صادرات خارج المحروقات وصادرات المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000/ 2020)

تحاول الجزائر زيادة ومضاعفة صادراتها خارج المحروقات وذلك للتخلي عن التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة وتحرير تجارتها من تبعية صادرات النفط والغاز فقط، وفي هذا المطلب سنوضح تطور صادرات الجزائر خارج المحروقات خلال الفترة (2000/ 2020).

الجدول رقم 07: تطور صادرات الجزائر خارج المحروقات خلال الفترة (2000/ 2020).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	صادرات خارج المحروقات	صادرات المحروقات
2000	0.59	21.06
2001	0.56	18.53
2002	0.61	18.11
2003	0.47	23.99
2004	0.66	31.55
2005	0.74	45.59
2006	1.13	53.61
2007	0.98	59.61
2008	1.40	77.19

44.41	0.77	2009
56.12	0.97	2010
71.66	1.23	2011
70.58	1.15	2012
63.33	1.05	2013
58.34	1.69	2014
33.08	1.48	2015
27.92	1.39	2016
33.20	1.37	2017
38.90	2.22	2018
33.24	2.07	2019
20.02	1.91	2020

المصدر: بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية بموقع بنك الجزائر

(www.bank-of-algeria.dz03/05/2024.13:30)

الشكل رقم 06: منحى تطور صادرات خارج المحروقات وصادرات المحروقات بالجزائر خلال الفترة (2000/ 2020)

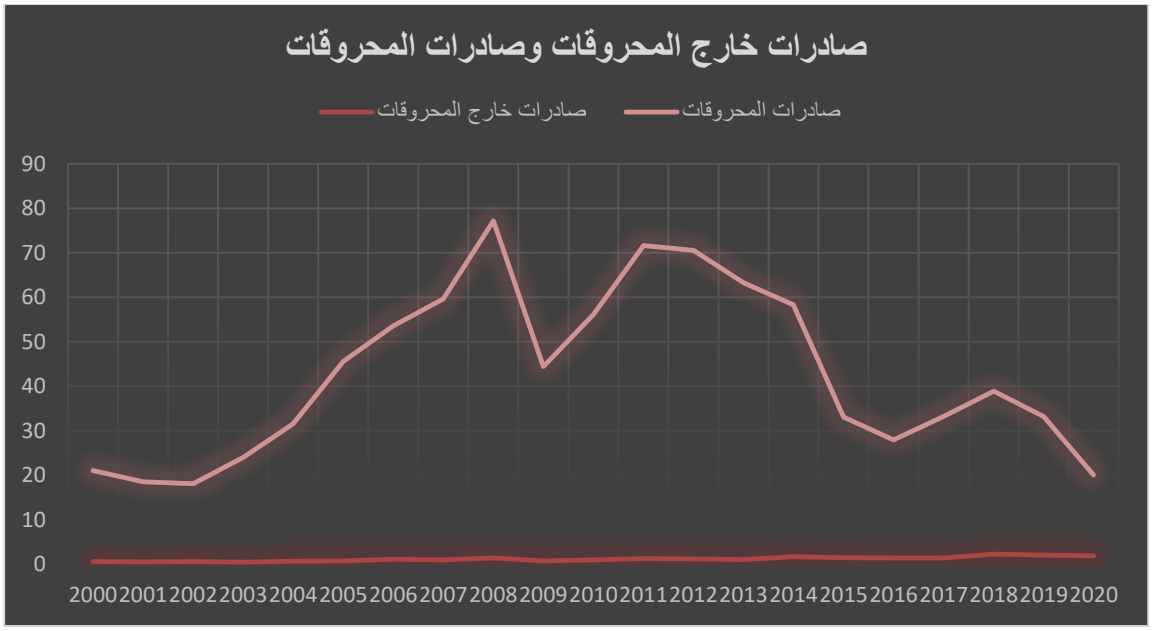

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات الجدول رقم 07.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 07 والشكل رقم 06 أن: صادرات المحروقات في فترة الدراسة (2000/ 2020) تشكل نسبة معتبرة، فمن سنة 2000 وهي في ارتفاع مستمر حتى بلغت ذروتها سنة 2008 بقيمة قدرت بـــ: 77.19 مليار دولار، وبعدها تراجعت وانخفضت بشكل سريع الى قيمة 44.41 مليار دولار سنة 2009 وبداية من سنة 2010 عادت للارتفاع من جديد لكن بارتفاع نسبي متقارب حتى سنة 2014، ومنذ بداية سنة 2015 عادت للتراجع من جديد حتى سنة 2020 حيث تراجعت قيمة صادرات المحروقات في الجزائر 20.02 مليار دولار مقارنة بالسنوات الماضية ما يعني أن الجزائر تطبق سياسة تقليص صادرات المحروقات، أما الصادرات خارج المحروقات فهي بقيم ضعيفة عبر كل السنوات رغم انخفاض صادرات المحروقات في بعض السنوات.

المبحث الثالث: تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000/ 2020)

وفقا للسياسات الاقتصادية المسطرة من طرف الجزائر سجل التضخم العديد من التغيرات بين ارتفاع وانخفاض، وكان لكل تغير سجله هذا الأخير مجموعة من الأسباب والعوامل، وتعتمد الجزائر على عدة مؤشرات ومقاييس لحساب معدل التضخم، ولعل أهمها على الإطلاق الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك والرقم القياسي الضمني.

المطلب الأول: تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000/ 2020)

تمثل الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2020 فترة هامة في اقتصاد الجزائر فهي تعد مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق وتحرير الأسعار.

الجدول رقم 08: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000/ 2020).

الوحدة: نسبة %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل التضخم	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6	2.5	3.5	4.8
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم	5.7	3.9	4.5	8.5	3.3	2.9	4.8	6.4	5.6
السنوات	2018	2019	2020						
معدل التضخم	4.3	2	2.4						

المصدر: مسعود لشهب، **دراسة وتحليل محددات التضخم في الجزائر للفترة (2000/ 2022)**، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 10، العدد 02، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2024، ص ص23- 24.

الشكل رقم 07: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000/ 2020).

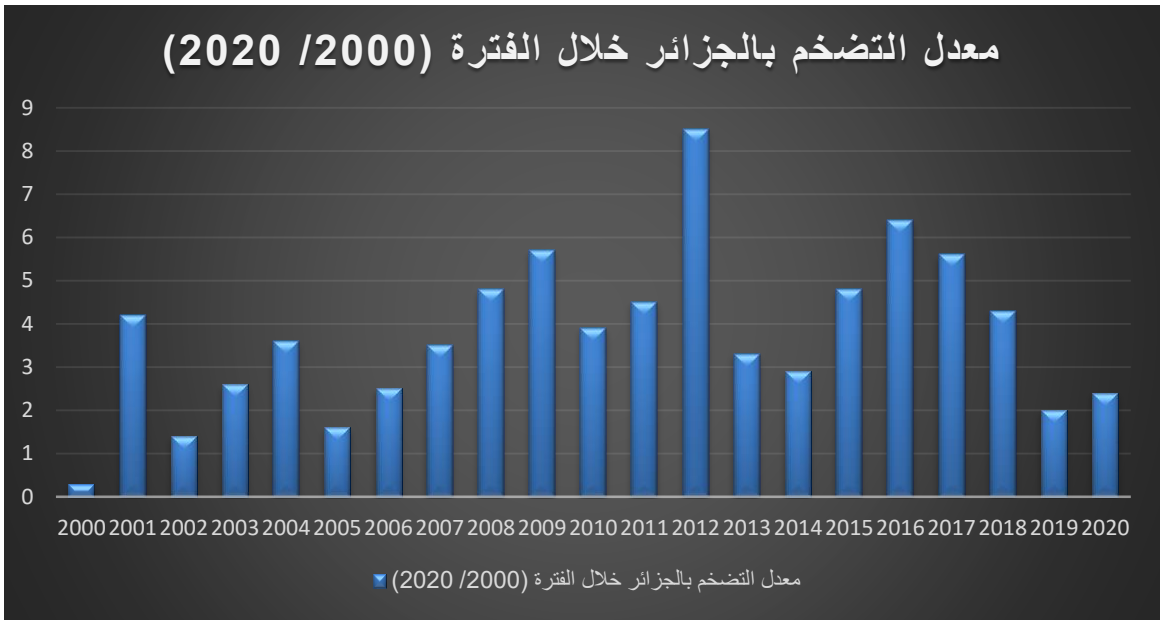

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات الجدول رقم 08.

من خلال الجدول والشكل رقم 08 نستنتج ونلاحظ أن: نسبة التضخم بلغت 0.3% سنة 2000 كأدنى نسبة تضخم عرفتها الجزائر خلال فترة الدراسة (2000/ 2020). ويمكن إرجاع سبب هذا الانخفاض إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة كالصرامة في تسيير الكتلة النقدية، تعديل أسعار الفائدة الحقيقية، وتقليص الميزانية العامة إلى مستويات معقولة... الخ؛ مما أدى إلى تراجع معدل التضخم في حدود قياسية. لكن سرعان ما عاد معدل التضخم إلى الارتفاع من جديد في سنة 2001 حيث بلغ 4.2% وتجاوز معدل التضخم المستهدف للسياسة النقدية والمحدد بـــ: 03%، ويرجع ذلك إلى انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي رفع نمو احتياطي الصرف مما أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم بالجزائر، وبعدها في سنة 2002 عاد التضخم للانخفاض من جديد بنسبة 1.4% بسبب انخفاض نمو المجمع النقدي M_2.[1]

[1] . رايس فضيل، **تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000- 2011)**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان: 61/ 62، 2013، ص204.

ثم شهدت سنة 2003 ارتفاعا جديدا في معدلات التضخم حيث بلغ 2.6% وهذا يمكن إرجاعه لنمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 36.29%. أما في سنة 2004 التي كانت تمثل نهاية المخطط الخماسي فقد شهدت ارتفاع في معدل التضخم إلى 3.56% بسبب التوسع في الإنفاق العمومي، بالإضافة إلى ضعف الإنتاج الفلاحي الذي تسبب في الاختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي، وبسبب الصرامة في تطبيق السياسة النقدية عرف معدل التضخم انخفاض نسبي سنة 2005 وصل إلى 1.6%. وابتداء من سنة 2006 أخذت معدلات التضخم في الارتفاع بعد إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، حيث نجم عنه زيادة حجم النفقات العامة التي ضاعفت من عجز الموازنة العامة وفي سنة 2007 وصل معدل التضخم إلى 3.5% نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية خصوصا الزراعة وأسعار السلع المستوردة، بالإضافة إلى ارتفاع الرواتب والأجور دون أن يقابلها زيادة في الإنتاجية، كما سجل معدل التضخم ارتفاعا مرة أخرى ليصل إلى 4.8% و5.7% على التوالي سنتي 2008 و2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية سنة 2008 التي أدت إلى ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار، ما تسبب في ارتفاع أسعار السلع المستوردة (علما أن 60% من واردات الجزائر تتم بهذه العملة) كون أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للجزائر[1].

ونلاحظ من الجدول أيضا أنه عادت وتيرة التضخم للارتفاع سنة 2011 و2012 إلى حدود 4.5% و8.5% على التوالي وهذا الارتفاع راجع لسببين هما: النمو السريع وارتفاع الكتلة النقدية إضافة إلى ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة. أما في سنتي2013 و2014 قد تراجع معدل التضخم ليصل إلى 3.3% و2.9% على التوالي ويعكس هذا التراجع التوجه الجديد للسياسة النقدية للجزائر والتي أصبح هدفها استهداف التضخم والتحكم فيه؛ أما سنة

[1] . مسعود لشهب، مرجع سابق، ص ص24- 25.

2015 وبانخفاض أسعار البترول واستمرار هذا الانخفاض الذي وصل في نهاية 2015 إلى 35 دولار للبرميل، أي أقل من السعر المرجعي المبرمج في قانون المالية لسنة 2016 وهو 37 دولار للبرميل، أدى إلى وقوع الجزائر في ضرر مما سيزيد العجز أكثر للميزانية، ولهذا الانخفاض الكبير في أسعار النفط ارتباط وثيق في قيمة العملة الوطنية خاصة وأن الحكومة عمدت لتخفيض هذه القيمة أكثر من أجل تحقيق جباية بترولية أكبر، هذا الانخفاض في العملة من شأنه رفع معدلات التضخم، حيث سجلت سنة 2015 نسبته 4.8%، ومع دخول قانون المالية لسنة 2016 حيز التنفيذ والذي تضمن زيادات معتبرة في بعض المواد أهمها الوقود والذي انعكس على أسعار كل السلع والخدمات تقريبا، فقد وصل معدل التضخم في 2016 إلى 6.4%[1].

وفي سنة 2017 عاد التضخم إلى الانخفاض نوعا ما حيث قدر بـــ: 5.6% واستمر في الانخفاض خلال ثلاث السنوات 2018 و2019 و2020 وذلك بسبب سعي الدولة المستمر إلى تخفيض معدل التضخم والتحكم أكثر في الأسعار[2].

المطلب الثاني: تطور مؤشرات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000/ 2020)

تعد الأرقام القياسية من أهم الطرق المعتمدة لقياس معدلات التضخم في اقتصاد أي دولة، وكغيرها من دول العالم الثالث تعاني الجزائر من ظاهرة التضخم، فلا بد من تحليل ودراسة بعض المؤشرات والأرقام القياسية وحركة تطورها للحكم بأن الاقتصاد الجزائري يعاني من التضخم أم العكس.

أولا: مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر (CPI).

يحتسب هذا الرقم في الجزائر على أساس شهري من قبل الديوان الوطني للإحصاء **ONS**، وذلك بهدف قياس وتتبع تطور أسعار مختلف السلع والخدمات، ويستخدم في

[1] . مسعود لشهب، مرجع سابق، ص ص25- 26.

[2] . بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص05.

الجزائر رقم لاسبير، والذي يأخذ الكميات في سنة الأساس كأساس للترجيح، ويوضح لنا هذا الرقم كيف تتطور أسعار نفس السلة من السلع والخدمات عبر الزمن، أي أنه يبين لنا كم يجب أن ننفق في اليوم من أجل استهلاك نفس الكمية من السلع والخدمات في فترة زمنية سابقة[1].

الرقم القياسي الضمني.

الجدول رقم 09: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر (CPI) خلال الفترة (2000/ 2019).

الوحدة: نسبة %.

السنوات	مؤشر أسعار الاستهلاك CPI	نسبة التغير %
2000	95.97	0.3
2001	100	4.2
2002	101.43	1.43
2003	105.75	4.26
2004	109.95	3.97
2005	111.47	1.38
2006	114.05	2.31
2007	118.24	3.67
2008	123.98	4.85
2009	131.1	5.74
2010	136.23	3.91
2011	142.39	4.52

[1] . إيمان بن زروق، مرجع سابق، ص88.

8.93	155.1	2012
3.23	160.11	2013
2.91	164.77	2014
4.78	172.65	2015
6.4	183.7	2016
5.6	193.97	2017
4.3	202.31	2018
1.9	206.15	2019

المصدر: إيمان بن زروق، مرجع سابق، ص90.

الشكل رقم 08: منحنى تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر (CPI) خلال الفترة (2000 /2019).

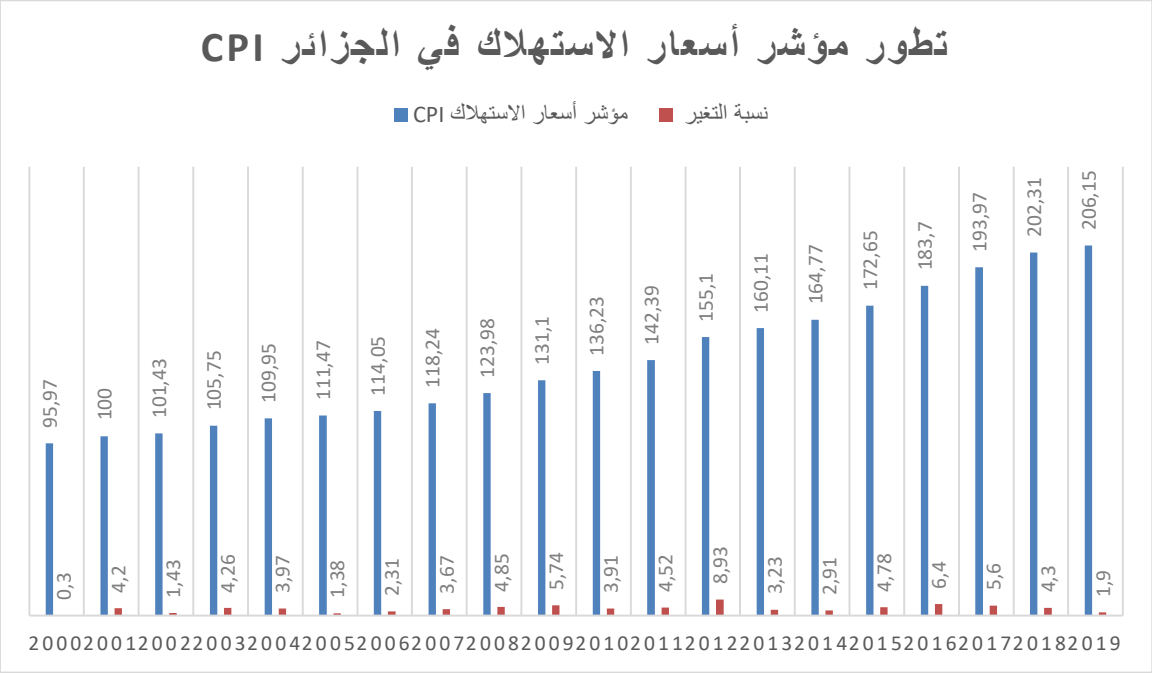

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معلومات الجدول رقم 09.

من خلال الجدول رقم 09 نلاحظ أن معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك منخفضا، حيث قدر بنسبة 0.3% سنة 2000 وهو أدنى مستوى له خلال فرتة

الدراسة، ويرجع هذا الانخفاض إلى انتهاج الدولة سياسات مالية ونقدية تقييدية تهدف إلى تقليص الطلب على السلع والخدمات، بالإضافة إلى تخفيض المداخيل لا سيما الأجور من خلال سياسة دخول متشددة. كما يرجع هذا الانخفاض أيضا إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي: كتحرير الأسعار وتعديل أسعار الفائدة برفعها إلى معدلات قياسية، والصرامة في تسيري الكتلة النقدية، والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط[1]. وبداية من سنة 2001 عاد معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك إلى الارتفاع مرة أخرى حيث بلغ 4.20% ويفسر هذا الارتفاع بزيادة الكتلة النقدية M_2 الذي بلغ 22.3% في نفس السنة، بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية الناجمة عن تحسن مستوى أسعار البترول والانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، ويرجع هذا الارتفاع أساسا إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، والتي تشكل نسبة هامة جدا في تشكيلة هذا المؤشر.

وخلال الفترة (2002-2009) شهد خلالها معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك تذبذبا حيث انخفض من 4.20% سنة 2001 إلى 1.43 سنة 2002 ثم ارتفع مجددا خلال سنة 2003 وبقي مرتفعا في سنة 2004 أيضا حيث قدر بـــ: 4.26% و3.97% على التوالي، وفي سنة 2005 انخفض مجددا ليصل إلى 1.38% بعد ذلك انتقل معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك من 2.31% سنة 2006 إلى 3.67% سنة 2007 وسبب هذا الارتفاع هو انطلاق برنامج دعم النمو وارتفاع أسعار الجملة للخضر والفواكه بسبب ضعف العرض منها والمضاربة في سوق التنظيم والضبط، بعد ذلك سجل ارتفاعات متوالية ليصل في سنة 2009 إلى 5.74% ويرجع الخبراء أسباب هذا الارتفاع

[1] . إيمان بن زروق، مرجع سابق، ص91.

إلى ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار، وكذلك ارتفاع معدلات التضخم المستورد بسبب الأزمة المالية العالمية[1].

نلاحظ في سنة 2012 أن معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك سجل أعلى مستوى له منذ سنة 1996 حيث بلغ 8.93% ويفسر هذا بالتوسع في النفقات الجارية، وخصوصا ارتفاع التحويلات الهادفة للحد من ظاهرة التضخم، وأيضا انطلاق برنامج التنمية الخماسي، كما ويرجع ارتفاع الأسعار خلال هذه الفترة إلى رفع الدعم الحكومي وتحرير أسعار مجموعة من السلع والخدمات، وذلك بهدف جعل الأسعار ترتفع تلقائيا استجابة للعرض والطلب ودون تدخل من الحكومة؛ وفي سنتي 2013 و2014 المخفض هذا المعدل ليصل إلى 2.91% في سنة 2014، ثم عاود الارتفاع قليلا بعد سنة 2014 بسبب انخفاض أسعار البترول دوليا وما تبعه من اختلال في الوضع الاقتصادي في الجزائر التي تعتمد كليا على إيرادات البترول، وفي سنتي 2018 و2019 تراجع مرة أخرى ليبلغ 4.3% و1.9% على التوالي[2].

ثانيا: مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (الرقم القياسي الضمني):

يحتوي على بعض الأسعار صعبة القياس في القطاع غير السلعي، مثل سعر خدمات الدفاع الوطني، كما أنه يقوم بقياس أسعار السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن فقط، على عكس مؤشر أسعار الاستهلاك الذي يقيس كل السلع المشتراة من طرف المواطنين، وهذا يعني أن المؤشر الضمني يأخذ بالحسبان أسعار الصادرات ولا يأخذ بعين الاعتبار أسعار الواردات.

[1] . إيمان بن زروق، مرجع سابق، ص91.

[2] . نفس المرجع، ص92.

الجدول رقم 10: تطور مؤشر الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000/ 2019)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الناتج. م. إ	22.68	-0.47	1.32	8.33	12.25	16.13	10.55	6.4	15.31
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج. م. إ	-11.6	16.12	18.23	7.46	-0.09	-0.3	-6.46	1.55	6.39
السنوات	2018	2019							
الناتج. م. إ	7.06	-0.91							

المصدر: إيمان بن زروق، مرجع سابق، ص95.

الشكل رقم 09: منحنى تطور مؤشر الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000/ 2019)

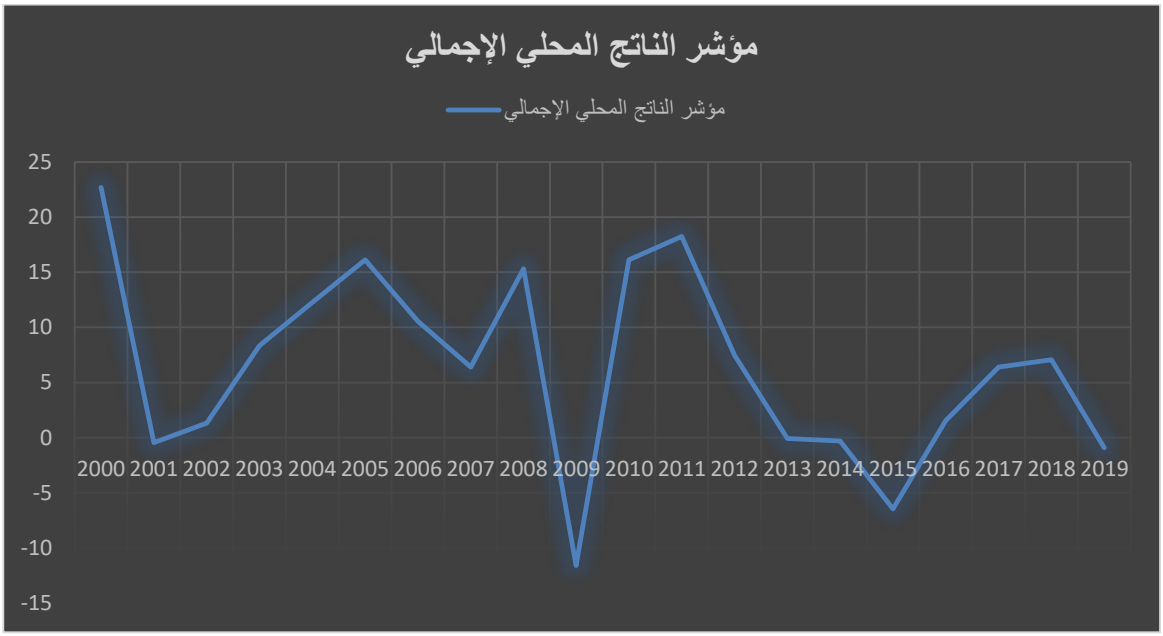

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معلومات الجدول رقم 10.

من الجدول رقم 10 نلاحظ أنه خلال الفترة (2000-2011) قد ارتفع الرقم القياسي الضمني بشكل ملحوظ ليبلغ أعلى نسبة له خلال فترة الدراسة كلها في سنة 2011 حيث قدر بـــ: 18.23% وهي نفس السنة التي سجل فيها التضخم أيضا أعلى معدل له منذ سنة 2000 والبالغ 8.93% ويفسر هذا الارتفاع بالتوسع في النفقات الجارية للميزانية، وذلك تزامنا مع بدء برنامج الانعاش الاقتصادي، وبرنامج دعم النمو، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي. بعد ذلك وخلال سنوات: 2012- 2013- 2014- 2015 سجل المنخفض الضمني انخفاضا تدريجيا قابله انخفاض في معدلات التضخم وفي سنوات: 2016- 2017- 2018 عاود الارتفاع مجددا، ثم انخفض في سنة 2019 ليبلغ 0.91-%[1].

[1] . إيمان بن زروق، مرجع سابق، ص95.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل نستنتج أن هناك علاقة إيجابية طردية بين الصادرات ومعدل التضخم وعلاقة عكسية طردية بين الواردات ومعدل التضخم. وأن صادرات الجزائر تتزايد من سنة إلى أخرى لكن أغلبية صادراتها تتوقف على الصادرات من المحروقات كالنفط والغاز الطبيعي ومما يزيد من احتمالية زيادة نسب التضخم في الجزائر هي نسب الواردات المتزايدة ونسب الصادرات خارج المحروقات التي لم تلحق حتى قيمة 05 مليار دولار خلال الفترة المدروسة (2000/ 2020). ونستنتج كذلك أن معدل التضخم في الجزائر يقاس أساسا باستخدام الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك والرقم القياسي الضمني.

الخاتمة

الخاتمة:

عالجنا في دراستنا هذه اشكالية تمحورت حول تحديد أثر التجارة الخارجية على التضخم الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000/ 2020)؛ وللإحاطة بجوانب الموضوع وتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تقديم إطار مفاهيمي لكل من التجارة الخارجية والتضخم، ثم تم التطرق إلى دراسة كليهما في الجانب التطبيقي من خلال التطرق إلى تطور الصادرات والواردات والصادرات خارج المحروقات وصادرات المحروقات في الجزائر خلال الفترة المدروسة وكذا تطور معدلات التضخم وأهم مؤشراته في الجزائر في نفس الفترة المحددة مسبقا.

ومن خلال دراستنا استنتجنا العلاقة بين التجارة الخارجية والتضخم فوجدنا أنه توجد علاقة وطيدة بينهما كما تطرقنا إلى كيفية حساب معدل التضخم في الجزائر وأهم أسبابه؛ فلعل أهم أسبابه هي زيادة معدل الواردات مما أدى إلى ارتفاع الأسعار، وبالتالي ظهور ظاهرة التضخم الاقتصادي التي تحاول الجزائر الحد منه باتباع سياسات اقتصادية فعالة كزيادة نسب صادرات خارج المحروقات وزيادة فرض ضرائب على الواردات من السلع والخدمات الأجنبية.

بالنسبة للجانب التطبيقي من الدراسة فقد ركزنا على تحليل تطور معدلات كل من الصادرات والواردات والتضخم الاقتصادي خلال فترة الدراسة، وقد تضمن محاولة تحديد طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية التضخم الاقتصادي في الجزائر، وذلك بالاعتماد على تحليل الجداول التي تتضمن معدلات تطور الصادرات والواردات وصادرات المحروقات وخارجها ومعدلات التضخم الاقتصادي وأهم مؤشراته في الجزائر خلال الفترة (2000/ 2020).

أولا: اختبار نتائج الفرضيات.

- تم إثبات أن للتجارة الخارجية دور هام في تطور اقتصاد الجزائر وتحريره من خلال تحرير التجارة الخارجية وانفتاحها وكذا محاولات الجزائر الدائمة والمتكررة للخروج من تبعية صادرات المحروقات إلى انتاج سلع وخدمات خارج المحروقات؛ وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- تم اثبات أن التضخم في الجزائر يعتبر ظاهرة اقتصادية ناتجة عن مجموعة من الأسباب الداخلية وأخرى خارجية تم التطرق إليها سابقا في الفصل الثاني من هذه الدراسة؛ وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- تم اثبات أنه توجد علاقة بين التجارة الخارجية والتضخم الاقتصادي في الجزائر من خلال استنتاج العلاقة الإيجابية الطردية بين الصادرات ومعدل التضخم والعلاقة العكسية الطردية بين الواردات ومعدل التضخم بالجزائر؛ وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

ثانيا: نتائج الدراسة.

من خلال الدراسة التي قمنا توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن الاعتماد على المورد الوحيد في التصدير وهو البترول دفع بالجزائر إلى تحرير تجارتها الخارجية، وبالتالي عملية التحرير جاءت كحتمية وليست كخيار بالنسبة للجزائر؛ لكن هذا التحرير لم يكن أمر اختياري بمحض إرادتها بل فرضته عليها التطورات الدولية الحاصلة من جهة، والتطورات الداخلية من جهة أخرى.
- وجود علاقة إيجابية طردية بين الصادرات ومعدل التضخم وعلاقة عكسية طردية بين الواردات ومعدل التضخم بالجزائر.
- أن التضخم المستورد يعد أهم أسباب تغير التضخم المحلي بسبب ضعف الإنتاج الوطني.

- بالرغم من الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري عموما والتطور الذي عرفه قطاع التجارة الخارجية خصوصا إلا أنه لا يزال قطاع المحروقات هو المحرك الرئيسي للتجارة في الجزائر.
- إن التضخم في الجزائر تضخم نقدي وعليه يمكن علاجه عن طريق السياسة النقدية، حيث استنتجنا أن أسباب التضخم في الجزائر يعود بالأساس لأسباب هيكلية راجعة لتخلف القطاع الإنتاجي الجزائري، عدم مرونته واعتماده على مداخيل المحروقات وهذا ما يحد من فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر.
- إن تطور حجم الواردات يعد من المسببات الرئيسية للتضخم في الجزائر، أي أن زيادة الكتلة النقدية تصاحبها زيادة في كل من الإنفاق الحكومي والواردات.
- معالجة التضخم في الجزائر لا تعتمد فقط على الأدوات النقدية كضبط كميات النقود وإنما يعتمد على ضبط الواردات ومن ثم التحكم في سياسة التجارة الخارجية.

ثالثا: التوصيات.

من خلال النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا ارتأينا ضرورة وضع الاقتراحات التالية:

- التخلص من التبعية لقطاع المحروقات كون النفط ثروة زائلة، وتنويع موارد الدولة حتى تتجنب الجزائر الصدمات الخارجية السلبية أي تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- حماية ودعم الإنتاج الوطنِي عن طريق تشجيع الصادرات وتوسيع القاعدة الإنتاجية.
- التقليل من الاستيراد وتعويض الواردات بالمنتج المحلي قدر الإمكان للتخفيف من حدة التضخم المستورد الذي يساهم في ارتفاع معدلات التضخم المحلية.
- على الجزائر أن تسعى جاهدة إلى الانضمام إلى مختلف التكتلات الاقتصادية كمنظمة التجارة الحرة الافريقية للحصول على مكاسب لتحقيق تنمية اقتصادية.

- التوقف عن إصدار النقود بدون مقابل.
- تجسيد هدف التضخم كهدف رئيسي خلال فترة صياغة سياسة النقدية من خلال اتباع سياسة التضخم المستهدفة التي وضعها البنك المركزي.
- من أجل حل مشكلة التضخم في الجزائر من الضروري التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية.

رابعا: آفاق الدراسة.

ختاما فإن بحثنا هذا ما هو إلا فاتحة ومقدمة لمن يهمه البحث في هذا الموضوع، لذا نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة أن تكون إشكالية لمواضيع وأبحاث أخرى وذلك كما يلي:

- دراسة العلاقة بين معدل التضخم وسعر البترول في الاقتصاد الجزائري.
- دراسة مفصلة لقطاع التجارة الخارجية وخاصة القطاعات التي يمكن أن تعوض قطاع المحروقات وتدفع عجلة نمو التجارة الخارجية في الجزائر.
- دراسة أثر تحرير التجارة الخارجية على الاقتصاد الجزائري.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب باللغة العربية.

1. أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
2. أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
3. أسامة محمد الفولي ومجدي محمود شهاب، **مبادئ النقود والبنوك**، الدار الجامعية الجديدة، بيروت، لبنان، 1999.
4. جمال الدين عويسات، **دروس في التجارة الدولية**، شبكة الأبحاث والدراسات الاقتصادية، عمان، الأردن، 2010.
5. حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد**، التحليل الكلي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
6. حسام علي داوود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
7. حسام علي داوود وآخرون، **التجارة الخارجية**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002.
8. حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996.
9. رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، ج1، دار الرضا للنشر، دون بلد، 2000.
10. زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، ط1، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.
11. زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، ط1، الفتح للطباعة والنشر، مصر، 2003.

12. سامي عفيف حاتم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، ط1، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2003.

13. سامي عفيف حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير**، ط2، الدار المصرية، مصر، 1993.

14. سامي عفيف حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير**، ط2، الدار المصرية، مصر، 1993.

15. سعود جايد مشكور العامري، **محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق**، ط2، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

16. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

17. السيد محمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، ط1، مؤسسة رؤية، مصر، 2009.

18. شوقي أحمد دنيا، **النقود والتضخم**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2017.

19. ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي (قواعد، نظم نظريات، سياسات، مؤسسات نقدية)**، دار الفكر، الجزائر، دون سنة.

20. طالب محمد عوض، **التجارة الدولية (نظريات وسياسات)**، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.

21. عبد الناصر العبادي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

22. غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.

23. فؤاد مرسي، **النقود والبنوك**، ط1، القاهرة، مصر، 1958.

24. فؤاد هاشم، **اقتصاديات النقود والتوازن النقدي**، الإسكندرية، مصر، 1959.

25. فوزي عبد الرزاق، **استراتيجيات التجارة الخارجية**، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2016.

26. لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)**، ط1، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، 2010.

27. محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، لبنان، بيروت، 2010.

28. محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، ط1، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 2001.

29. محمود يونس وآخرون، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015.

30. محمود يونس وعبد المنعم مبارك، **النقود وأعمال البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

31. محمود يونس، **أساسيات التجارة الخارجية**، ط1، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 1986.

32. محمود يونس، **الاقتصاد الدولي**، دار المعارف العربية، القاهرة، 1999.

33. مدحت محمود العقاد وصبحي تادرس قرصية، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1983.

34. مروان عطون، **مقاييس اقتصادية (النظرية النقدية)**، دار البحث للطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 1989.

35. موسى سعيد مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

36. موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

37. نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

38. هادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة، الجزائر، 1996.

39. هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

40. وسام مالك، **النقود والسياسات النقدية الداخلية**، دار المنهل، بيروت، لبنان، 2000.

41. وضاح نجيب رجب، **التضخم والكساد (الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي)**، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

42. وضاح نجيب رجب، **التضخم والكساد (الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي)**، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

43. يوسف سعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة، ط1، الجزائر، 2010.

44. يوسف مسعودي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.

1. Adam. Smith, **« Recherche sur la mature et les courts de richesse des mations Gallimard** », Paris, 1976.
2. Gérard Bramoullé, Dominique Augey, **Economie Monétaire**, Edition Dalloz, Paris, 1998.
3. Himelfarb Célia, **Libéralisme et Huperinflation**, Revue Tiers-monde, N°129, 1992.
4. Hossein Asgharpur And Authers, **The Relationships Between Interest Rates And Inflation Changes: An Analysis of Long – term Interest Rate Dynamics in Developing Countries,**

International Economic Conference on Trade and Industry (IECTI), (Bayview Hotel Georgetown, Penang, 2007.

5. Stephen P. D'arcy, Keven C. Ahlgrim, **Effets De La Déflation ou De La Forte Inflation Sur Le Secteur Des Assurances,** Casualty Actuarial Society, Institut Canadien Des Actuaires, Society of Actuaries, 2012.

ثالثا: المجلات والمقالات.

1. جواهرة صليحة وتومي صالح، **دراسة تحليلية لأسباب التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990- 2016)**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 01، الجزائر، 2019.

2. رايس فضيل، **تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان: 61/ 62، 2013.

3. زياد عز الدين طه طالب وكيلان إسماعيل عبد الله، **التأصيل الفكري للنظريات المفسرة لظاهرة التضخم والآثار المتوقعة منها مع إشارة إلى واقع التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003- 2013م)**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 33، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2015.

4. سليمة لفضل وفاطمة دحماني، **التضخم المستورد والتبعية للخارج (دراسة قياسية لأثر العوامل الخارجية في إحداث الظاهرة التضخمية في الاقتصاد الجزائري)**، مجلة الإبداع، المجلد 12، العدد 01، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2022.

5. سمية بلقاسمي ومبارك بوعشة، **السياسات المتبعة للحد من التضخم في الجزائر (دراسة تحليلية للفترة 1990- 2014)**، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 01، العدد 12، الجزائر، جوان 2017.

6. عيسى شقبقب وراضية بن زيان، **أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الجزائر**، مجلة بحوث، العدد 11، الجزء 02، جامعة الجزائر 03، دون سنة.

7. فضيل رايس، **تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 61 و62، 2013.
8. فودوا محمد، **تقنيات السياسات النقدية الحديثة في معالجة التضخم**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 02، العدد 17، 2017.
9. مسعود لشهب، **دراسة وتحليل محددات التضخم في الجزائر للفترة (2000/ 2022)**، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 10، العدد 02، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2024.

رابعا: الأطروحات والرسائل الجامعية.

1. أسماء ميخاليف، **محددات التضخم مع مقاربة بدوال الاستهلاك**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 01، 2016- 2017.
2. إيمان بن زروق، **التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد النقدي والبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 01، 2020-2021.
3. بوكونة نورة، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2011/ 2012.
4. تومي صالح، **النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988- 2002)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001- 2002.
5. السعيد هتهات، **النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج *ARCH* في الفتـــرة (1990- 2020)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه

علوم، فرع العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2020- 2021.

6. صغيري فاطيمة الزهرة، **دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر (خلال الفترة 1970- 2005)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/ 2008.
7. عبابو الطيب، **سياسات تحرير التجارة الخارجية وإدارة الصرف في دول التحول الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع تجارة والمناجمنت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2013/ 2014.
8. عبد الرشيد بن ديب، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2002/ 2003.
9. عز الدين علي، **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر (خلال الفترة: 2000- 2012)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013/ 2014.
10. علال مريم، **أثر التحول من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق على نمو التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2014/ 2015.

11. فيصل لوصيف، **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1970- 2012)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، مدرسة الدكتوراه إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة سطيف 01، 2013/ 2014.

12. محمد حشماوي، **التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينيات**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1993.

خامسا: المؤتمرات والملتقيات.

1. ماجدة مدوخ، عتيقة وصاف، **أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 08- 09 مارس 2005.

سادسا: المطبوعات.

1. سعيد أسحن، **تقنيات التجارة الخارجية**، جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة 02، مطبوعة في الاقتصاد الدولي، 2019/ 2020.

سابعا: التقارير.

1. بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018.

ثامنا: المواقع الالكترونية.

1. النشرة الإحصائية الثلاثية بموقع بنك الجزائر التالي: (www.bank-of-algeria.dz)